جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

نمذجة أثر القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة 2020/2000)

مقدمة من طرف الطالبين :

حدوش ياسين.

نعماوي نصرالدين.

تحت إشراف الأستاذ:

د/ حيمور مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	مصطفى حيمور	أستاذ محاضر " ب "	جامعة مستغانم
مناقشا	مريم بوقروة	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2022/2021.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير:

بعد حمد الله عز وجل على إتمام هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر إلى:

- الأستاذ الفاضل مصطفى حيمور على النصائح والتوجيهات التي تكرم بها علينا طيلة فترة إنجازنا لهذا العمل، وأسأل الله العظيم أن يجعل ذلك في ميزان حسناته وأن يزيد علمه ويرفع درجته.
- السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه.
- صديقي ورفيقي في إعداد هذه المذكرة.

ياسين.

إهـــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إتمام مسارنا العلمي وإنجاز هذه المذكرة، والذي نرجو منه سبحانه وتعالى أن يكون علما نافعا ينتفع به.

إلى أبي حفظه الله وأطال الله في عمره ورحمة الله على من أنجبتني إلى هذه الحياة.

إلى جدتي أطال الله في عمرها التي كانت سندا لي طوال مسيرتي الدراسية.

إلى زوجتي رفيقة دربي وسندي وإلى ابنتي قرة عيني رعاهما الله وحفظهما.

إلى أخي وأخواتي حفظهم الله ووفقهم لما يحبه ويرضاه.

إلى زميلي الذي شاركني مجهود هذا العمل جعلها الله صداقة وصحبة طويلة الأمد.

إلى كل من ساندني من قريب أوبعيد ولوبكلمة طيبة.

إلى كل من كان لهم أثرعلى حياتي.

إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

نصرالدين

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
شكروتقدير	**أ**
إهداء	**ب**
فهرس المحتويات	**ج-د**
قائمة الأشكال والجداول	**هـ-و**
قائمة المختصرات والرموز	**ز-ح**
مقدمة	**02**
الفصل الأول: التنويع الاقتصادي	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	**09**
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي أهميته وأهدافه	**09**
المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي	**12**
المطلب الثالث: محفزات التنويع الاقتصادي	**13**
المبحث: الثاني: محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	**15**
المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي	**15**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	**16**
المبحث الثالث: و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائر	**21**
المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	**21**
المطلب الثاني: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر	**24**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: الناتج المحلي الإجمالي كوسيلة لقياس الأداء الاقتصادي	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: عموميات حول الناتج المحلي الإجمالي.	**33**
المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي وأهميته	**33**
المطلب الثاني: مكونات الناتج المحلي الاجمالي	**35**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي	**36**
المبحث: الثاني: قياس الناتج المحلي الإجمالي	**39**
المطلب الأول: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	**39**
المطلب الثاني: صعوبات قياس الناتج المحلي الاجمالي	**43**
المبحث الثالث: مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي في الجز ائر	**44**
المطلب الأول: مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	**44**

المطلب الثاني: تطور مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي	**47**
المطلب الثالث: توزيع الناتج المحلي على أهم قطاعات النشاط	**49**
خلاصة الفصل	**51**
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر القطاعات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	
تمهيد	**53**
المبحث الأول: صياغة وتحليل متغيرات النموذج	**54**
المطلب الأول: تحديد ووصف المتغيرات الاقتصادية للنموذج	**54**
المطلب الثاني: دراسة تطور المتغيرات خلال الفترة 2000-2020	**55**
المبحث الثاني: صياغة و تقدير النموذج القياسي	**62**
المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي	**62**
المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي	**62**
المبحث الثالث: تحليل النموذج المقدر	**65**
المطلب الأول: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج	**65**
المطلب الثاني: التحليل القياسي للنموذج	**69**
المطلب الثالث: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ	**73**
خلاصة الفصل	**74**
خاتمة	**76**
قائمة المراجع	**79**
الملخص	**84**

1-قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(I -1)	أصناف التنويع الاقتصادي.	13
(I -2)	مؤشر جيني.	17
(II-1)	توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2018	49
(II-2)	التغير في الناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2018	50
(III-1)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	56
(III-2)	تطور قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	56
(III-3)	تطور قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	57
(III-4)	تطور قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	58
(III-5)	تطور قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	58
(III-6)	تطور قطاع الخدمات في الإدارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	59
(III-7)	تطور الحقوق والرسوم على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	60
(III-8)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء jarque Bera	72
(III-9)	منحنى إختبار معامل Theil	73
(III-10)	منحنى مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة لـ PIB	73

2-قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I -1)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	21
(I -2)	المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة (1980-2014)	25
(I -3)	التوزيع النسبي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (1980-2014)	26
(I-4)	توزيع الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (1980-2014)	27
(I-5)	التوزيع النسبي لإجمالي راس المال الثات بالجزائر خلال الفترة (1980-2014)	28
(I-6)	توزيع قوة العمل حسب النشاطات الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)	29
(II-1)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1997-2020	47
(III-1)	المتغيرات المستعملة في النموذج	54
(III-2)	تغير كل من الناج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2020	55
(III-3)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	60

(4-III)	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	64
(5-III)	مصفوفة الارتباط الزوجية بين المتغيرات المستقلة	68
(6-III)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey	70
(7-III)	إختبار تجانس تباين الاخطاء White	72-71

1. قائمة الرموز:

الرمز	المعنى
G	مؤشر جيني
EI	مؤشر انتروبي
OI	مؤشر أوكايف
H	مؤشر هيرفندال- هيرشمان
Cos	مؤشر فلاديمير كوسوف
S_j	مؤشر التنوع السلعي(مؤشر الأونكتاد)
β_i	معالم النموذج
$\widehat{\beta_i}$	المعالم المقدرة
H_0	فرضية العدم
H_1	الفرضية البديلة
ε	المتغير العشوائي
R^2	معامل التحديد
$\overline{R^2}$	معامل التحديد المصحح
Dw	إحصائية دربين – واتسن
F_{cal}	إحصائية فيشر المحسوبة
F_{tab}	إحصائية فيشر المجدولة
t_{cal}	إحصائية ستودنت المحسوبة
t_{tab}	إحصائية ستودنت المجدولة

2. قائمة المختصرات:

المختصر	المعنى
ن.م.خ	الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
SCEA	نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
SCN	نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة
CNA	نظام المحاسبة الوطنية الجزائري
MCO	طريقة المربعات الصغرى العادية
VAR	التباين
COV	التباين المشترك

VA	القيمة المضافة
TVA	الرسم على القيمة المضافة
CFF	استهلاك رؤوس الأموال الثابتة
RS	تعويضات الأجراء
ILP	الضريبة المتعلقة بالإنتاج
ENE	فائض الاستغلال الصافي
CF	الاستهلاك النهائي
ABFF	التراكم الخام لرؤس الأموال الثابتة
AGR	قطاع الفلاحة
IND	قطاع الصناعة
BTP	قطاع البناء و الأشغال العمومية
SHAP	قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية
SAP	قطاع خدمات الإدارة العمومية
TVA+DTI	قطاع الضرائب و رسوم الاستيراد

مقـــدمـــة

مقدمة:

يحتل موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة ويشكل أحد أهم القضايا التي يتعلق بها مستقبل النمو الاقتصادي خصوصا في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانياتها، الأمر الذي يجعل هذه الاقتصاديات أكثر عرضة لتأثيرات خارجية مرتبطة بالمورد المعتمد عليه.

بحيث يعتبر التنويع الاقتصادي أهم الحلول العملية المطروحة ومنهج متكامل يراعى فيه مبدأ النمو بمعناه الحقيقي والشامل للتخلص من التبعية للمورد الواحد خاصة في ظل توفر ميزة نسبية لقطاعات أخرى.

الجزائر من بين الدول الريعية ذات الاقتصاد الأحادي التي تعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي فإن اقتصادها مرهون بمداخيله المحدد سعره في الأسواق العالمية والمعرض دائما لصدمات سلبية كانت آخرها في أواخر سنة 2014 والتي امتدت إلى مابعد جائحة كورونا وما عرفته هذه المرحلة من استنزاف لاحتياطات الدولة من العملة الصعبة مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فأي تذبذب في أسعار المحروقات يؤثر وبصفة مباشرة على الاقتصاد الجزائري وهو الأمر الملاحظ مؤخرا خلال الحرب الروسية الأوكرانية في شهر فيفري الفارط وما صاحبه من صدمة ايجابية في أسعار النفط أدت إلى تعزيز احتياطات الدولة من العملة الصعبة.

إن عدم ثبات مداخيل الجباية البترولية الناتجة عن التقلبات المستمرة في أسعار النفط دفعت بالجزائر إلى تبني العديد من البرامج الإصلاحية، حيث عرفت الفترة مابين 2001 إلى 2019 خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015 -2019، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030[1]. رصدت الدولة لها مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات عن طريق النهوض بهذه القطاعات ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومنه تمت صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

الإشكالية:

- مامدى تأثير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2020) ؟

إلى جانب الإشكالية العامة، ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة، يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟ وما مدى مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الخام في الجزائر؟

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020، ص35.

- هل تتوافق العلاقة بين متغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر مع النظرية الاقتصادية؟

الفرضيات

- التنويع الاقتصادي في الجزائر يبقى دون التطلعات مقارنة بالنتائج المرجوة.
- نعم يمكن بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- نعم تتوافق العلاقة بين التنويع الاقتصادي والناتج المحلي في الجزائر مع النظرية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة كونه يعالج أحد أهم القضايا الاقتصادية التي سعت الجزائر من خلال حكوماتها المتعاقبة إلى تحقيقها والمتمثلة أساسا في النمو الاقتصادي، وذلك في ظل اقتصاد ريعي مرتكز بصفة شبه كلية على الجباية البترولية المعروفة بتقلباتها المستمرة وعدم استقرارها وأثر هذه التقلبات على الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من توفرها على كل الإمكانيات للانتقال من نموذج الاقتصاد الريعي الحالي إلى اقتصاد حقيقي متنوع منتج للثروة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة نتيجة الإصلاحات التي باشرتها الدولة خلال ما يقارب العقدين من الزمن للتخلص من التبعية للمحروقات. من خلال قياس معدل نمو مساهمة القطاعات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020)، وذلك من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية للفترة موضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا للموضوع للأسباب التالية:

- كونه يندرج ضمن التخصص.

- يعتبر موضوع الساعة في الجزائر، خاصة بعد جائحة كورونا وما صاحبها من انخفاض في أسعار المحروقات وحرص الدولة مؤخرا على تنويع مصادر الدخل ومنح الفرصة وتذليل العقبات أمام القطاعات ذات الميزة النسبية.

حدود الدراسة:

ترتكز الدراسة من ناحية الإطار المكاني حول الجزائر، أما من ناحية الإطار الزماني فقد تم تحديدها في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 أي على مدى 21 سنة، ويرجع اختيار هذه الفترة لاحتوائها على برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى التنمية وتنويع مصادر الدخل، وكذلك لوقوع تقلبات حادة عرفتها أسعار النفط خلالها، ومعرفة أثر تلك التقلبات على هيكل النشاط الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

لعل أكبر عائق واجهناه خلال دراستنا هو مشكل المعطيات الإحصائية عن الاقتصاد الجزائري غير المحينة وغير الدقيقة، فمن خلال الاطلاع على الموقع النشرة الإحصائية الدورية لبنك الجزائر فإن آخر

إحصائيات منشورة تخص الثلاثي الثاني لسنة 2021. فزيادة على أن هذه الإحصائية غير محينة نجدها غير دقيقة، بحيث سجلنا تضاربا في الأرقام، فمن خلال مقارنتنا لإحصائيات القطاع الحقيقي لسنتي 2011 و 2012 في النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 25 وجدناها تختلف عن بيانات النشرة الإحصائية رقم 32 لنفس الفترة.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك كمايلي:

أ -تم اختيار المنهج الوصفي عند تطرق للإطار النظري للتنويع الاقتصادي والانتاج الداخلي الخام.

ب -كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال الدراسة القياسية التي حاولنا من خلالها إنشاء نموذج لأثر القطاعات خارج المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2020).

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة ونظرا لأهميتها في الموضوع، وبعد المسح الإلكتروني للدراسات والمقالات والأبحاث والمنشورات التي لها علاقة بالموضوع، استندنا إلى أهم وأقرب الدراسات لموضوع بحثنا، والتي نذكر البعض منها فيما يلي:

الدراسة الأولى لـ : هواري أحلام، **فرص تنويع الاقتصاد الجزائري و ترقية تنافسيته في مجال التصدير**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2020: تناولت الدراسة الفرص المتاحة لتنويع صادرات الجزائر بالبحث عن المزايا النسبية الظاهرة والمحتملة في المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك من خلال حساب بعض المؤشرات مثل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة خلال الفترة الممتدة مابين (2001-2017) ومؤشر التغير الهيكلي للقطاعات التصديرية خلال الفترة (2000-2018)، وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض المنتجات المصدرة خارج المحروقات تمتلك مزايا نسبية ظاهرة وأخرى محتملة.

الدراسة الثانية لــ : بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر،2019 : تهدف هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية وذلك بالتركيز على مختلف إستراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي التي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما أوصت إلى ضرورة تنويع الإقتصاد الجزائري للتخلص من الإقتصاد الريعي الهش، كون الجزائر تتأثر وبشدة بالأزمات التي يشهدها سوق النفط.

الدراسة الثالثة لـ : صادق هادي، دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014: وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز إستراتيجية التنويع الإقتصادي كسبيل آمن لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة والوقوف على أهم المجهودات التي قامت بها الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لتقييم دور الجهود الجزائرية لتنويع الإقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة بالمقارنة مع النرويج التي تعتبر نموذجا للإقتصاديات النفطية المتنوعة.

الدراسة الرابعة لـ: محمد كريم قروف، **قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر** - دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد9، العدد 2، 2016: استعرضت الدراسة امكانية تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد لها وذلك من خلال التركيز على النموذج الجزائري باعتبارها أهم البلدان التي تتوفر على مورد وحيد شبه مستديم على المستوى الاقليمي، بحيث سعت الدراسة إلى بيان مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق أعلى درجة في تنويع مصادر دخله ، وقد خلصت من خلال دراستها القياسية خلال الفترة (1980-2014) إلى ضعف درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر بأبعاده المختلفة.

الدراسة الخامسة لـ : مدوري حادة ، مكيديش محمد، **علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019**، مجلة Les cahiers du mecas" ، المجلد 17، 2021 ، العدد 1 : تناولت الدراسة التنويع الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال نموذجين للاقتصاد القياسي، يسلط النموذج الأول الضوء على دراسة العلاقة بين السياسة التجارية وتنويع الصادرات في حين ركز النمودج الثاني على استكشاف نوع العلاقة بين التنويع الاقتصادي في (الصادرات والناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت الاجمالي ومؤشر التنمية الاقتصادية)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد وتأثير سلبي بين السياسة التجارية ومؤشر تنويع الصادرات، بجانب وجود علاقة سلبية طويلة الأمد بين مؤشرات التنويع الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي.

الدراسة السادسة لـ : ضيف أحمد وعزوز أحمد، **و اقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 ، العدد 11، 2018، من خلال هذه الدراسة تم التأكيد على أهمية التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم التركيز على واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر بالإشارة لمختلف الإجرءات الواجب إتباعها بغية تفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسة السابعة لـ : لوصيف عمار، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 52، 2019، والتي تناولت مدى نجاح ونجاعة نموذج التنويع الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2016 ، وأهم التحديات التي تواجهه، خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة حيث توصلت الدراسة إلى أنه لم يحدث تنويع في بنية كل من الإنتاج الداخلي الخام والصادرات خلال الفترة (2012-2016)، وفي المقابل يبقى نموذج التنويع الاقتصادي المرغوب رؤية استشرافية وفرصة للاقتصاد الجزائري للتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات.

هيكل الدراسة:

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة تتضمن تمهيدا لموضوع الدراسة والإشكالية الأساسية للبحث، وتليهم خاتمة تتضمن مختلف النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى جملة من التوصيات والمقترحات، وتتمثل فصول الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول: التنويع الاقتصادي حيث سنتناول من خلال هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه في حين خصصنا الجزء الأخير لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني: خصصناه للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي والعوامل المؤثرة عليه وصولا إلى طرق قياسه والصعوبات التي تصاحب هذه العملية، لنتناول في المبحث الأخير منه الناتج المحلي في الجزائر .

الفصل الثالث: والذي يمثل الدراسة القياسية لأثر القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2020 حيث سنستهل دراستنا بتحديد متغيرات النموذج لنقوم بعدها بصياغة وتقدير النموذج القياسي في حين سنخصص المبحث الأخير منه لتحليل النموذج المقدر.

الفصل الأول

التنويع الإقتصادي

الفصل الأول : التنويع الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من مستوياته، باعتباره مقياساً يعبر عن الأداء الاقتصادي لها، ولتحقيق هذا الهدف لجأت هذه الدول إلى القيام بإصلاحات هيكلية في منظوماتها الاقتصادية، ومن بين الإصلاحات الجذرية والحلول العملية التي أوجدتها هذه الدول هو اللجوء إلى تنويع مواردها الاقتصادية، وللإحاطة أكثر بموضوع التنويع الاقتصادي سنستهل هذا الفضل بالتطرق إلى الإطار النظري له لنعرج بعد ذلك إلى محدداته ومؤشرات قياسه، في حين سنتناول في المبحث الأخير منه إلى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي.

سنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بظاهرة التنويع الاقتصادي، بداية بالجانب النظري من خلال المطلبين الأول والثاني اللذين خصصناهما على التوالي لمعرفة التنويع الاقتصادي، أهميته وأهدافه والتطرق لمحدداته وأبرز مؤشرات قياسه بصفة عامة، في حين ركزنا في المطلب الأخير على حالة الجزائر من خلال إبراز مختلف الآليات أو البرامج التي خصصتها الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي لنختمه أخيرا بمحاولة قياسه.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي أهميته وأهدافه.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي:

ركز الاقتصاديون سابقا في تعريفهم للتنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد كبير من الأسواق الخارجية. لكن التنويع الاقتصادي لم يعد منحصرا في هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف بأنه العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات/ الممارسات داخل النشاط الاقتصادي.[1]

يعرف التنويع الإقتصادي بأنه عبارة عن تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[2]

كما يشار إلى التنويع الإقتصادي بأنه عملية توسيع النشاطات الاقتصادية في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وبالتالي فهو يؤدي إلى تعزيز استقرار الاقتصاد من خلال تنويع الأسس الاقتصادية. ومن أجل تأمين استقرار الاقتصاد على المدى الطويل، يجب الأخذ بعين الإعتبار التنويع الإقتصادي من خلال التنمية المستدامة.

ويتجسد التنويع الاقتصادي في القدرة على تعزيز قابلية التكييف للاقتصاد بشكل جذري وحمايته من استنفاد الموارد الطبيعية الأساسية وتقلب التحركات الاقتصادية تحت ضغط الاقتصاد، العولمة، الاتجاه إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء وكذلك توفير العمالة والغذاء والصحة والملبس والمأوى. كما يشجع على

[1] نبيلة نوي، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 03، الجزائر، 2018، ص 181.

[2] - مرزوق عاطف لافي ، حمزة عباس مكي، التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 31، العراق، 2014، ص 57.

تنمية القدرات البيئية من خلال مساعدة الناس على تطوير التكنولوجيا وتنظيم الشؤون الاجتماعية وتنويع مجالات الاقتصاد بإنشاء اقتصاد كبير يمكنه تحقيق المساواة بين أجيال اليوم وبين الأجيال القادمة.[1]

ويمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه عملية إعادة البناء الهيكلي للاقتصاد بالزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي والحد من نمو الصادرات النفطية والرفع من نسبة الصادرات غير النفطية من حجم الصادرات الوطنية لتعزيز الأمن الاقتصادي والرفع من معدل النمو لتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة على المدى الطويل.[2]

كما يشير التنويع الاقتصادي إلى الآليات التي بإمكانها المساهمة في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الوطنية، وكذلك تعزيز القدرة على الولوج للأسواق الدولية بتنويع الصادرات، فالتنويع الاقتصادي إذن هو خلق لأنشطة اقتصادية أكثر تطورا، تتسم بالديمومة والمحتوى التكنولوجي المتقدم، وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، أي باختصار السعي على المدى الطويل لخلق تنمية مستدامة بعيدة عن الاقتصاد النفطي.[3]

وبصفة عامة يعرف التنويع الاقتصادي بالعملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها.

فمن خلال ما تقدم يتضح أن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف بشكل أساسي لتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر رئيسي لتلك الإيرادات، بمعنى أن التنويع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد.[4]

---

[1] حادة مدوري، محمد مكيديش، علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019، مجلة Les cahiers du mecas" ، المجلد 17، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 425.

[2] نصر حميداتو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية: دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر ، 2019، ص 144.

[3] نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان لفترة 2011- 2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2019، ص06.

[4] علي لحول، عبد الغني كرار، نسرين بن ديمة، التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000- 2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2021، الجزائر، ص 151.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي :

تسعى معظم الدول إلى تنويع اقتصادياتها نظرا للأهمية التي يكتسبها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1/ أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو الاقتصادي: يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود بقوة إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية:

- تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو.
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي.
- توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية.
- توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

2/ أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا. أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى الإرادة الفعالة يمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية.

- سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن والحد من تقلب الناتج الداخلي الإجمالي.

أما بالنسبة للاعتماد المفرط على النفط فيمكن أن ننظر إليه من الجوانب التالية:

- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي:

إن الغرض من التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الاعتماد على البترول والغاز وعائداتهما في دفع عجلة التنمية للاقتصاد، واستحداث في المقابل بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمن تعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص. وتتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي بصفة عامة في :[2]

- الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية.

[1] إسماعيل الصاري، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، الجزائر، ص 898.

[2] محمد مسعودي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، الجزائر، 2018، ص 228.

- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- إيلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.
- العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

ومن جهة أخرى يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني:[1]

فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.

أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي.

يتم التمييز بين أنواع مختلفة من التنويع الاقتصادي حسب اتجاه كل منها:[2]

1- التنويع الأفقي: والذي يعني البحث عن فرص تصديرية جديدة لمنتجات جديدة في نفس القطاع (مثل التعدين، الطاقة، الزراعة)، ويقاس بمؤشر التركز أي توزيع حصص الصادرات في المزيج التصديري.

2- التنويع العمودي (الرأسي): الذي يتطلب إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة. فالتنويع يشجع الروابط الخلفية والأمامية في الاقتصاد، باعتباره ناتجا يصبح مدخلا في نشاط آخر، وبالتالي رفع القيمة المضافة المنتجة محليا، حيث ينطوي التنويع الرأسي على التحول من قطاع إلى آخر ، أو بمعنى آخر التحول من القطاعات الأولية إلى القطاعات الثانية أو الثالثة، ويقاس بفحص تشكيل الروابط الخلفية والأمامية مع القطاعات الزراعية وغيرها.

3- التنويع الجانبي: ويعرف أيضا بالقطري أو التجميعي والذي يتم من خلاله الانتقال من القطاعات الأولية إلى القطاعات الثانوية والثالثة، ويعبر عن انتقال المؤسسة من صناعتها الحالية إلى صناعات أخرى غير مرتبطة بسلسلة القيمة وشرائح العملاء، فمن المحتمل أن يكون للمنتجات الجديدة ارتباط تكنولوجي أو تجاري قليل مع خط المنتج الفعلي للمؤسسة.

---

[1] آسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوز، آسيا مرابط، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد -19): دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي، مجلة Les Cahiers du cread، المجلد 37، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 224.

[2] هواري أحلام، فرص تنويع الاقتصاد الجزائري و ترقية تنافسيته في مجال التصدير ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم، الجزائر، 2020، ص 10-11.

4- **التنويع المتركز:** يتم من خلال تنويع الصادرات التي لها صلة تكنولوجية مثلا الانتقال من تصدير شاشات التلفزيون إلى تصدير الهواتف والكمبيوتر وهكذا، وهي كلها مركبات ذات صلة تكنولوجية.

5- **التنويع الجغرافي** : يتم بالبحث عن أسواق جديدة في مناطق جغرافية جديدة مع الحفاظ طبعا على الأسواق التقليدية وذلك من أجل تخفيض المخاطر المتعلقة مثلا بالمشاكل الجيوسياسية مثل الاستقرار الأمني

أو الحروب وغيرهما، كما يمكن أن يكون التنويع محلي أو دولي حسب الأسواق المستهدفة.

6- **التنويع المالي**: الذي يهدف لتخفيض المخاطر المتعلقة بالمحفظة المالية وتذبذب أسعار الصرف مثلا أو الأسعار عموما وذلك من خلال تنويع الأصول المالية أو استثمار رأس المال في مشاريع متنوعة.

والشكل التالي يلخص أصناف التنويع الاقتصادي:

الشكل (I-01) : أصناف التنويع الاقتصادي.

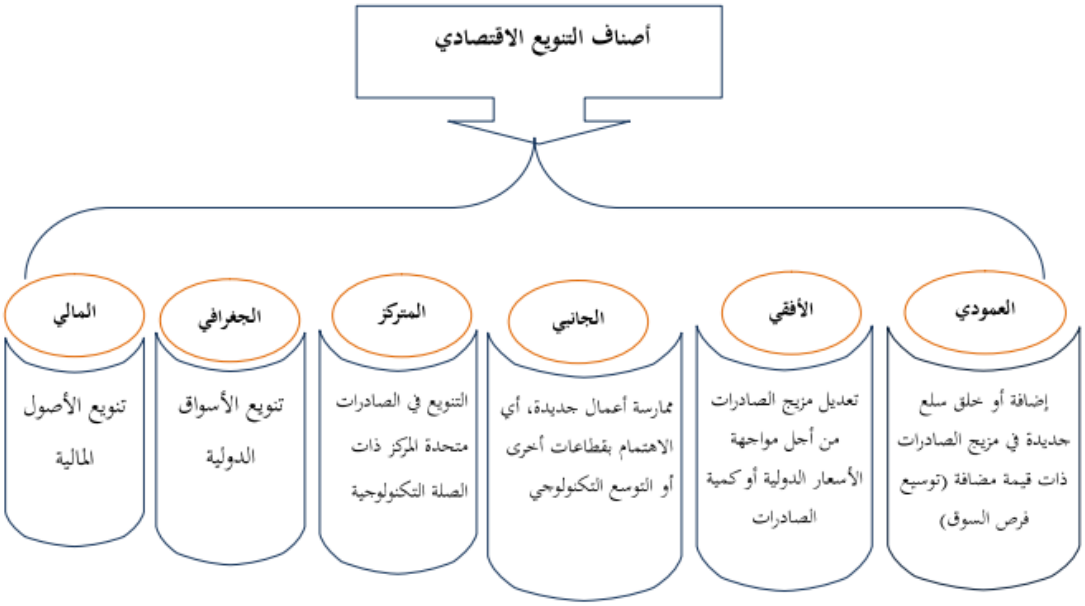

المصدر : هواري أحلام "فرص تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال التصدير " ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم، الجزائر، 2020،ص 10.

المطلب الثالث: محفزات التنويع الاقتصادي.

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحفيز التنويع الاقتصادي، ولقد قام البنك الدولي بمراجعتها في العديد من الدراسات، وصنفها إلى أربع فئات تضم الإصلاحات الاقتصادية، متغيرات الاقتصاد الكلي، العوامل الهيكلية والموارد الطبيعية، كما قامت دراسة حديثة شملت 212 شركة من شركات التصدير بتصنيف تلك المحفزات إلى نوعين هما: المحفزات الداخلية والمحفزات الخارجية.

تشتمل المحفزات الداخلية على اتفاقيات التصدير ومستوى خبرات الأفراد وهيكل الموارد البشرية، أما المحفزات الخارجية فتتضمن: المنافسة الشديدة والمسافة التي تفصل الشركات المصدرة عن الأسواق.

ومن النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات التطبيقية التي قامت بتحليل محفزات التنويع الاقتصادي ما يلي:[1]

أولا-الإصلاحات الاقتصادية: وتتضمن:

1.تحرير التجارة (التخلص من المعوقات التجارية بين الدول): تلعب عملية تحرير التجارة دورا في دعم المنافسة والاستثمار وتساهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل. ويمثل تحرير التجارة وصولا مفتوحا للأسواق بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهناك العديد من الآثار الايجابية للوصول المفتوح إلى السوق في العامل الكلي للإنتاجية، الأمر الذي يزيد من عدد الشركات القادرة على التصدير بالإضافة إلى زيادة تنوع الصادرات.

2.الوصول إلى التمويل: ويقاس بحصة الائتمان المحلي إلى حصة ائتمان القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن التعرف على هذه القيمة بالرجوع إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية البنك الدولي.

ثانيا-متغيرات الاقتصاد الكلي: وتتمثل في:

1.القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص في معظم الدول المتقدمة دورا هاما في التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

2.الاستثمار الأجنبي المباشر: ويؤثر في مختلف القطاعات وتختلف درجة التأثير من قطاع إلى آخر. وهناك دليل قوي على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في التوظيف الصناعي ويزيد من التنوع الاقتصادي.

ثالثا- العوامل الهيكلية: وتتضمن عدد السكان في الدولة ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات فيها، وتعد هذه العوامل ذات أثر في التنوع الاقتصادي. ويزداد التنوع بزيادة السكان حيث يكون بمقدور الشركات المحلية الوصول إلى أسواق كبيرة والاستفادة من وفرات الحجم. وتسمح الموارد البشرية للشركات بتغيير نمطها التخصصي من تصنيع السلع الأولية إلى السلع القائمة على المعرفة. كما تزيد المؤسسات الاقتصادية من ثقة شركات الأعمال وتتيح الفرص للأنشطة الجديدة من خلال توفير البيئة الاستثمارية الصديقة.

رابعا – الموارد الطبيعية:

تشير نظرية نقمة المصادر الطبيعية إلى أن الدول الغنية، ليس فقط يمكن أن تفشل في الاستفادة من هبة الطبيعة، ولكن يمكن أن يكون أداؤها أسوأ من الدول التي تمتلك أقل ما يمكن من تلك الهبات. فإنه يمكن النظر إلى الموارد الطبيعية بوصفها نعمة أم نقمة تبعا لعدة عوامل تتضمن جودة النظام المؤسسي والمالي وممارسات الحوكمة الجيدة.

[1] أحمد عدنان الطيط ، أنيس العري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنويع الإقتصادي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 03، السعودية، 2018، ص61.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي محدداته و مؤشرات قياسه وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية.

تتجه أغلب الاقتصادات إلى التنويع في مصادر دخلها الوطني، وتحقيق إيرادات من موارد متعددة، إلا أن تطبيق التنويع الاقتصادي واجه بعض التحديات التي تحد أحيانا من نجاحه بشكل فعال، وفيما يلي سنتناول أبرز هذه المحددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي، في حين سنخصص الجزء الأخير من هذا المبحث لعلاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي.

يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المحددات الهامة التي تلعب دورا هاما في نجاح أو فشل عملية التنويع وتتمثل هذه المحددات في :[1]

أولا- حجم الاستثمارات: تقاس قدرة الدولة على تنوع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في الدولة، حيث يؤدي انخفاض مؤشر التنويع إلى تحفيز الدولة لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وهو ما يتطلب قيام الدول بوضع استراتيجيات هادفة إلى تحسين البنية الأساسية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة، نظرا لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الابتكار، هذا إلى جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرات الإنتاجية بالبلد المضيفة.

ثانيا- معدلات النمو الاقتصادي: يساهم الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في رفع معدلات التنويع، نتيجة زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

ثالثا- سياسات التجارة الخارجية المطبقة: تؤدي سياسات التجارة الحرة المطبقة في أي دولة إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة إلا أنه مع مرور الوقت يحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.

رابعا- درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة: حيث يساهم استقرار السياسيات الاقتصادية المطبقة في زيادة درجة التنويع، فعلى سبيل المثال يؤدى انخفاض معدلات التضخم إلى زيادة التنويع، وبالتالي نمو قطاعات إنتاجية جديدة لتلبية متطلبات واحتياجات الأسواق المحلية والخارجية. كما تؤثر سياسات سعر الصرف المطبقة على درجة التنويع.

خامسا- الإدارة الحكومية الرشيدة: وهي شرط أساسي لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات حديثة العهد وتطويرها بما يسمح لها بالازدهار والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني. كما أن للحكومة دور هام في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية بما يسهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

[1] -خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية فرص وتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد1، مصر ، 2018 ، ص79-80.

سادسا- دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دور رئيسي في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الاقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال وتشجيع عمليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

سابعا- درجة استغلال الموارد الطبيعية: حيث يساهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال يجب على الدول النفطية استغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.

ثامنا- التكامل الاقتصادي: حيث تساهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يساهم في تنمية برامج التنمية المكانية (Spatial Development Initiatives SDIs) وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنوع الاقتصادي.

تاسعا- توافر الخدمات الأساسية والمساندة: مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

لمعرفة هل الاقتصاد في حالة تنويع اقتصادي هناك عدة مؤشرات منها:[1]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي: اللذان يدلان على النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إما بالزيادة أو بالنقصان مع مرور الوقت، من المستحسن أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات.
- انعكاس أسعار النفط على تذبذب معدلات الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الإيرادات النفطية والغاز من مجموع الإيرادات الحكومية، حيث كلما كانت النسبة منخفضة دلت على وجود تنوع اقتصادي.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود تنوع اقتصادي خارج المحروقات.
- تطور إجمالي العمالة في جميع القطاعات، هذا المقياس يعكس تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير مساهمة القطاع الخاص والعام على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر على التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي.

إن المؤشرات التي تم عرضها سابقا تظهر لنا مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تمنح لنا درجة التنويع بدقة، ولمعرفة هذا الأخير هناك عدة مؤشرات احصائية تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها حسب أغراض

[1] كاهنة قماط، أحمد رجراج، أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 754.

القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) والذي يختصر بالشكل (HHI) ويعد الأكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. سنعرض بعض من هذه المؤشرات:[1]

أولا- مؤشر التركز (Concentration Index) : ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها، ويتم قياسه وفقا لعدة مؤشرات نذكرها في الآتي:[2]

1.مؤشر جيني (Gini Coeficient): ويعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعرف بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة مثلث قائم الزاوية (ABC).

الشكل (I-02) : مؤشر جيني.

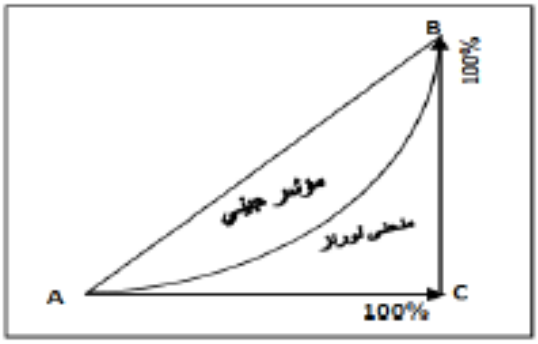

المصدر : نصر حميداتو ، مرجع سابق ص 152.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني، منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1}$$

حيث أن:

[1] محمد كريم قروف :"قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 640.

[2] نصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص 152.

x_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل المحور الأفقي.

y_k: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي (عدد القطاعات) .

n: عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (0) الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة، والواحد الصحيح (1) الذي يمثل عدم المساواة التامة، وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن (0.7)، وعالية إذا تراوحت قيمة المؤشر بين (0،-0.7)، ومتوسطة إذا تراوحت بين (0.35، - 0.5)، وضعيفة إذا انخفضت عن (0.35).

2-مؤشر انتروبي (Entropy Index):[1] توصل كل من (Smith) و (Gibson) عام 1988 إلى مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي، عن طريق مقارنة توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين مختلف الصناعات، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الاتية:

$$EI = \sum_{i=1}^{n} si \ \mathrm{Ln}\left(\frac{1}{si}\right) = \sum_{i=1}^{n} Si \ Ln(Si)$$

حيث أن: (Si) تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

- كلما ارتفعت قيمة المؤشر (EI) دل ذلك على تنويع كبير نسبيا.
- في حين يشير انخفاض قيمة المؤشر (EI) إلى ارتفاع نسبة التركيز (التخصص)، أي انخفاض التنويع وإذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإن هذا يعني أن التخصص في أعلى حاله (انعدام التنويع).
- وإذا كان المؤشر متكافئا فإن هذا يشير إلى المساواة في توزيع اليد العاملة بين جميع القطاعات، أي أن التنويع تام.

3 - مؤشر أوكايف (Ogive Index): يشير هذا المؤشر إلى توزيع التشغيل بين القطاعات الاقتصادية، ويأخذ الصيغة التالية:

$$OI = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(si - \frac{1}{n}\right)^2}{\frac{1}{n}}$$

حيث أن: (n): هي عدد القطاعات في الاقتصاد.

(si): هو حصة التشغيل، أي نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي من التشغيل.

[1] نصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

- إذا كان المؤشر (OI) مساويا للواحد، فإنه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي.
- إذا كان المؤشر (OI) مساويا للصفر، فإن هذا يعني أن التنويع الاقتصادي تام.
- يتحقق التوزيع العادل عندما تساوي حصة التشغيل (si) مقلوب عدد القطاعات (n)، أي: (si=l/n)، وهذا يعني أن حصة كل قطاع من اليد العاملة مثالية.
- يدل ارتفاع قيمة المؤشر (OI) على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة.

4- مؤشر هيرفندال- هيرشمان للتنويع الاقتصادي (Herfindahl-Hirschman Index): ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:[1]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن: Xi: صادرات السلعة.

x : إجمالي الصادرات.

n: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

ويعمل هذا المؤشر كما يلي:

H=0 **تنوع كبير:** أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.

H=1 **تركز كبير:** حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط.

ثانيا- مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur- Cossouv):[2]

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

حيث أن: (αi) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

(βi) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف.

[1] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، أطروحة ماجستير، كلية علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 11.

[2] أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، الجزائر، 2015، ص 197.

- كلما أصبحت قيمة Cos = 0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل ذلك على نقص في التغيرات الهيكلية.

3- مؤشر التنوع السلعي:

يعرف بمؤشر الأونكتاد (UNCTAD)، ويعتبر دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، وهو يقيس دليل التنوع انحراف (Diversification Index)حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية كما يأتي[1]:

$$s_j = \frac{\sum_{i-1} |h_{ij} - h_j|}{2}$$

حيث أن: (Hij) تمثل صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j .

(Hi) تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

- يتراوح هذا المؤشر بين (0 و 1)، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية.

[1] لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية - الانسانية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 539-540.

المبحث الثالث: و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائر.

تعتمد الجزائر في مجمل مداخيلها على النفط كمورد أساسي والذي يعاد توزيعه في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي على أجور الموظفين ورواتبهم في القطاع العام، والجزء الآخر يتعلق بالإنفاق الرأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية.[1]

المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجز ائر.

شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة تنموية جديدة منذ بداية القرن الحالي، اختلفت تماما عما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة سياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من البرامج الخماسية.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 -2004) : خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع جديدة، بالإضافة إلى إعادة تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. وجه هذا البرنامج أساسا للمشاريع والعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات، وتم توزيع هذا البرنامج على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي [2]:

جدول رقم: (I -1) التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525**	**100**

المصدر: العالية مناد، مزريق عاشور، نفس المرجع، ص 209

[1] - أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، استرتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 336.

[2] العالية مناد، عاشور مزريق، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، الجزائر، 2020، ص 208-209.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): جاء هذا البرنامج كامتداد لمواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع إستمرار الصلابة المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، ففي سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج إستثماري رصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار أي حوالي 4202.7 مليار دينار، وفي هذا الشأن أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية ومكافحة البطالة، أما الثاني فيقوم على التحكم في الانفاق الجاري بالحفاظ على إستقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام. ومن خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم، أنجاز مليون وحدة سكنية، مد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب. والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغت في متوسطها حوالي 27%[1].

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): أطلق على هذا البرنامج عنوان " برنامج الاستثمارات العمومية "، ويندج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني، والتي كان قد تم انطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 ،على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك. وخصصت له الحكومة غلافا ماليا قدر بحوالي 21214 مليار دينار جزائري للاستثمارات العمومية، خاصة بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب. أي أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين هما:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها ب 9700 مليار دينار جزائري.
- إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.[2]

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 وتم فتح حساب عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية، وتتمثل أهدافه في مايلي :

[1] طارق قندوز، السعيد قاسمي، إبراهيم بلحيمر، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر (2001-2014) في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة الدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 07، الجزائر، 2017، ص 195.

[2] العالية مناد، عاشور مزريق، مرجع سابق، ص 211.

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام: بمستوى نمو سنوي قدره 7 % مع حلول سنة 2019.
- إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة. ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016. وفتح حساب آخر بعنوان: "برامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017-2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل[1].

خامسا: النموذج الجديد للنمو (2016-2030): بالعودة لسنة 2016، فقد اعتمدت البلاد نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي من خلال وثيقة مرجعية وافق عليها مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، تقوم من جهة على نهج متجدد لسياسة الموازنة، ومن جهة أخرى نحو تنويع اقتصادي في آفاق سنة 2030. يرى البرنامج الحكومي أن اعتماد نموذج سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا يتم على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6,5 % خارج المحروقات للفترة 2016- 2030 في ثلاث مراحل أساسية :[2]

1. مرحلة الإقلاع (2016-2019): التي كانت كمرحلة أولية لبعث السياسة التنموية الجديدة برفع مؤشرات أداء كل القطاعات الاقتصادية المنتجة المختلفة بتطوير تدريجي لقيمتها المضافة باتجاه المستويات المستهدفة

[1] العالية مناد، عاشور مزريق، مرجع سابق، ص 212.

[2] - فاطمة بن عبد العزيز ، استرتيجية التنويع الاقتصادي في (2016-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03 ، المجلد 9، العدد 1، السنة 2020، ص 326.

2. **مرحلة الانتقال (2020-2025):** ستسمح بتحقيق تثمين قدرات المستوى الاقتصادي المطلوب بتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتوجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وهذا لاستعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الرفع من الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات.

3. مرحلة الاستقرار(2026-2030): أين سيصل التنويع الاقتصادي لمراده وتتحقق توازنات الاقتصاد الوطني.

يسعى هذا البرنامج الحكومي لتنويع الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة الإصلاح بدعم عدد من الآليات المتمثلة في:

- ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة.
- ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر.
- العمل على تحسين الإنتاجية العامة للقطاعين العام والخاص على وجه سواء
- مواصلة إصلاح النظام المصرفي وتطوير سوق رأس المال
- دعم الإنتاج الفلاحي في مختلف ربوع الوطن.
- دعم المؤسسات الخدماتية خاصة في قطاع السياحة والصناعة التقليدية
- إعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية.
- إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.
- ووضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية[1].

المطلب الثاني: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر.

هناك عدة دراسات قامت بقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر لفترات مختلفة و بعدة مؤشرات و التي منها : الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، قوة العمل وذلك لكل متغير على حدى، كل هذا لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنويع أو نقصت، وفيما يلي سنتطرق لمختلف من هذه الدراسات.

أولا: التنويع في الصادرات : يعتمد تحليل تنويع الصادرات على بنية الصادرات السلعية، والتي وزعت على سبع مجموعات رئيسية وهي: المواد الغذائية، المنتجات الطاقوية والزيوت، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية. و الجدول رقم (I-02) يبين تركيبة الصادرات السلعية من هذه القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال مقارنة بيانات سنتي 1980 و 2014:

[1] فاطمة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص327.

الجدول رقم (I-02) : المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر لسنتي 1980و 2014

(الوحدة : %)

القطاعات الانتاجية	السنوات		التغيير
	1980	2014	
المواد الغذائية	00.76	00.46	00.30 -
الطاقة و الزيوت	98.44	95.83	02.61 -
المواد الخام	00.35	00.17	00.18 -
منتوج نصف مصنعة	00.41	03.49	03.08
تجهيزات فلاحية	00.00	00.00	00.00
تجهيزات صناعية	00.01	00.02	00.01
سلع استهلاكية	00.01	00.02	00.01
المجموع	**100.00**	**100.00**	**00.00**

المصدر: معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات الموقع : https://www.ons.dz/ .

من خلال الجدول رقم (I-02) أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر مرتكزة في مجموعة منتجات الطاقة والزيوت والتي تتضمن الصادرات النفطية، حيث بلغت نسبة الصادر ات 98.44 % من إجمالي الصادرات سنة 1980، و 95.83 % سنة 2014، أي تناقصت بمقدار 02.61 % نقطة مئوية.[1]

وقد ازدادت فئة المنتجات نصف مصنعة بمقدار ما تناقصت به مجموع فئات المواد الغذائية و الطاقة و الزيوت و المواد الخام، فيما لم تحدث بقية المجموعات أي تغيير يذكر. و هو ما يبين بوضوح أن بنية صادرات الجزائر لم تتغير بشكل ملحوظ خلال 35 سنة الأخيرة.

ثانيا: التنويع في الواردات : باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع و الخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية فإن التنويع في الواردات يمثل وجها مهما للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات. و للوصول إلى تقييم لمدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعا في بنية الواردات، فقد تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسية المشابهة لتوزيع الصادرات.[2]

[1] محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد و الدلائل ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد 05، العدد 03، جامعة زيان عاشور ،الجلفة، 2011، ص 125.

[2] محمد كريم قروف ، نفس المرجع، ص 126.

الجدول رقم(I-03): التوزيع النسبي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (1980-2014)

(الوحدة : %)

القطاعات الانتاجية	السنوات		التغيير
	1980	2014	
المواد الغذائية	18.86	19.69	00.83
الطاقة و الزيوت	02.45	04.36	01.91
المواد الخام	05.73	03.28	02.45 -
منتوج نصف مصنعة	24.55	21.96	02.59 -
تجهيزات فلاحية	00.97	01.09	00.12
تجهيزات صناعية	30.31	31.76	01.45
سلع استهلاكية	17.08	17.83	00.75
المجموع	**100.00**	**100.00**	**00.00**

المصدر : - معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات الموقع : https://www.ons.dz/ .

يبين الجدول رقم(I-03) أعلاه، التوزيع النسبي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (1980-2014) حيث يلاحظ وجود تنويع في بنية الواردات و حدوث تغيرات واضحة في توزيعها بين فئات الواردات، إذ تناقصت نسبة واردات الخام من 05.73 % سنة 1980 إلى 03.28 % سنة 2014 (02.45 نقطة مئوية) و المنتجات نصف مصنعة من 24.55 % إلى 21.96 % (02.59 نقطة مئوية) بينما تزايدت نسبة كل من واردات المواد الغذائية (00.83 نقطة مئوية) و الطاقة و الزيوت (01.91 نقطة مئوية) و تجهيزات صناعية (01.45 نقطة مئوية)، و السلع الاستهلاكية (00.75 نقطة مئوية).

و بشكل عام فإن واردات الجزائر بقيت مركزة في فئات محددة، و أنها ليست متنوعة بصورة كبيرة.

ثالثا: تنويع في الإيرادات العامة : تعد مسألة تنويع الإيرادات العامة في معظم الدول مسألة في غاية الأهمية، لذا من الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة. حيث أثبتت العديد من الدلائل الدولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية ، هي أيضا تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة[1].

تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية، ففي الجزائر تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي على

[1] محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص 128.

أسعار النفط العالمية وعلى حجم الطلب من النفط، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية. والجدول التالي يوضح توزيع الإيرادات العامة بالجزائر.

الجدول رقم (I-04): توزيع الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (1980-2014)

(الوحدة : %)

الإيرادات العامة	السنوات		التغيير
	1980	2014	
الإيرادات النفطية	63.19	40.36	22.83 -
الإيرادات الأخرى	36.81	59.64	22.83
المجموع	**100.00**	**100.00**	**00.00**

المصدر : - معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات الموقع : https://www.ons.dz/ .

يتضح من الجدول رقم (I-04) أن نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت 63.19% سنة 1980، و إنخفضت إلى 40.36 % سنة 2014، أي بانخفاض قدره 22.83 نقطة مئوية، مما يعني أن الإيرادات لعامة قد تناقص إعتمادها على الإيرادات النفطية، وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا للتنويع الاقتصادي.

رابعا: التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت : يتكون إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه ... إلخ)؛ ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، المكاتب، المستشفيات، المساكن الخاصة، المباني التجارية والصناعية والمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، والعمل الجاري تنفيذه.[1]

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات وتطور الاستثمار. وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية. وللوصول إلى هذا الهدف، سوف يتم تتبع توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين التراكم الخام الأموال الثابتة والتغيرات في مستوى المخزونات.

[1] محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

الجدول رقم (I-05) : التوزيع النسبي لإجمالي راس المال الثات بالجزائر خلال الفترة (1980-2014)

(الوحدة : %)

الإيرادات العامة	السنوات		التغيير
	1980	2014	
التراكم الخام للأموال الثابتة	86.41	80.44	05.97-
تغيرات في مستوى المخزونات	13.59	19.56	05.97
المجموع	**100.00**	**100.00**	**00.00**

المصدر : - معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات الموقع : https://www.ons.dz/ .

يبين الجدول رقم (I-05) أعلاه، أن التراكم الخام للأموال الثابتة قد انخفضت نسبته من إجمالي التكوين من 86.41 % سنة 1980 إلى 80.44 % سنة 2014 (05.97 نقطة مئوية)، وهي النسبة ذاتها التي زادت من التغيرات في مستوى المخزونات. مما يدل على أن التنويع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال لا يزال يعرف اتجاها عاما نحو دعم النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، وهو ما تؤكده النسب الكبيرة المساهم بها ضمن تكون الرأس المال الثابت خلال الفترة المشار إليها.

خامسا: التنويع في التشغيل: من المفيد تفحص توزيع قوة العمل في الجزائر وتتبع تطورها وتنوعها ومقارنة ذلك بالتنويع المتحقق في الإنتاج والصادرات. حيث تعتبر بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي، ذلك لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنويعة متناغمة مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية.

وتتوزع قوة العمل حسب النشاطات الإنتاجية في الجزائر بين أربعة قطاعات رئيسية هي: القطاع الفلاحي، وقطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية، وقطاع التجارة والخدمات والادارة. والجدول التالي يوضح هذا التوزيع الخاص بقوة العمل.[1]

[1] محمد كريم قروف ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

الجدول رقم (I-06) : توزيع قوة العمل حسب النشاطات الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)

(الوحدة : %)

النشاطات الإنتاجية	السنوات		التغيير
	1980	2014	
القطاع الفلاحي	30.64	08.78	21.86 -
القطاع الصناعي	13.66	12.59	01.07 -
البناء و الاشغال العمومية	14.83	17.83	03.00
تجارة، خدمات و إدارة	40.85	60.78	19.93
المجموع	**100.00**	**100.00**	**00.00**

المصدر : - معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات الموقع : https://www.ons.dz/ .

يتبين من الجدول رقم (I-06) أعلاه، ازدياد حصة التجارة والخدمات والإدارة من 40.85 % سنة 1980 إلى 60.78 % سنة 2014 (19.93 نقطة مئوية)، وقطاع البناء والأشغال العمومية من 14.83 إلى 17.83 (03 نقطة مئوية)، وتناقص مساهمة قطاع الفلاحة خلال الفترة نفسها من 30.64 % إلى 08.78 % (21.86 نقطة مئوية)، والصناعة من 13.66 % إلى 12.59 % (01.07 نقطة مئوية). ويلاحظ حدوث تغيرات في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الاقتصادية، خلال فترتين متتاليتين، شهدت الأولى انخفاضا في درجة التنويع الاقتصادي، في حين تميزت الثانية بزيادة في درجة هذا التنويع.

.

خلاصة الفصل :

استهلينا هذا الفصل بالإطار النظري للتنويع الاقتصادي الذي تناولنا من خلاله مفهوم التنويع الاقتصادي الذي يمثل مختلف الآليات المتخذة من طرف الدولة الرامية إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وذلك لضمان استمرارية النمو الاقتصادي والخروج من نموذج الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد متنوع وقوي، كما تطرقنا إلى أنواع التنويع الاقتصادي وأهم المحفزات التي تدفع الدول إلى تبني خيار التنويع الاقتصادي والتي تنقسم إلى محفزات داخلية والتي تشتمل على اتفاقيات التصدير ومستوى خبرات الأفراد وهيكل الموارد البشرية، ومحفزات خارجية تتمثل في المنافسة الشديدة والمسافة التي تفصل الشركات المصدرة عن الأسواق. وبعد انتهائنا من الإطار النظري انتقلنا بعدها لدراسة محددات التنويع الاقتصادي وعددنا من خلالها أهمها المتمثلة أساسا في معدلات النمو الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية المطبقة بالاضافة إلى درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة والإدارة الحكومية الرشيدة، ولقياس درجة التنويع الاقتصادي في دولة ما توجد هناك عدة مؤشرات نذكر منها مؤشر التركز، مؤشر التنوع السلعي ومؤشر هيرفندال- هيرشمان الذي يقيس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع. لنختم هذا الفصل بالتطرق لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال سرد الآليات التي اتبعتها في سبيل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات والمتمثلة أساسا في البرامج الاقتصادية الخماسية والتي بعد قياس النتائج المحققة في مختلف القطاعات الاقتصادية وتتبع تطور مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ظهرت أنها كانت دون التطلعات المرجوة.

الفصل الثاني

الناتج المحلي الإجمالي كوسيلة لقياس الأداء الاقتصادي

الفصل الثاني: الناتج المحلي الإجمالي كوسيلة لقياس الأداء الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية استخداما لقياس أداء اقتصاد دولة ما، ومرآة عاكسة للنمو الاقتصادي لها وذلك بسبب إعطائه صورة أكثر شمولا وواقعية مقارنة بباقي المؤشرات الأخرى، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق في البداية إلى مختلف المفاهيم المتعلقة به لنعرج بعد ذلك إلى طرق قياسه والصعوبات التي تصاحب هذه العملية، كما ركزنا في الأخير على الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمة القطاعات خارج قطاع المحروقات في نمو الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إبراز مدى مساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي باعتباره الإجمالي الأساسي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية وتوزيع هذا الإنتاج على مختلف قطاعات النشاط.

المبحث الأول: عموميات حول الناتج المحلي الإجمالي.

سنتناول من خلال هذا المبحث الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي بداية بمفهومه وذلك من خلال سرد مختلف تعريفاته مع إبراز مدى أهمية هذا المؤشر الاقتصادي، ومكوناته بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وأهميته.

أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

تعددت وتنوعت التعريفات المتعلقة بمصطلح الناتج المحلي الإجمالي نذكر منها مايلي:

يمكن تعريفه بأنه: "هو جميع ما أنتج في الاقتصاد الوطني من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة (سنة) مقوم بالنقود." [1]

كما عرف البنك الدولي الناتج المحلي الإجمالي بأنه: "مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات." [2]

ويقصد به أيضا بأنه: "مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل البلد فقط خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون العناصر الانتاجية. أي سواء كانت تلك العناصر مملوكة بالكامل لأفراد وطنيين يتمتعون بجنسية البلد الذين يقيمون فيه أو أجزاء منها مملوكة لأجانب يقيمون في البلد ولكن لا يحملون جنسية البلد الذي يقيمون فيه. "[3]

وينظر إليه على أنه: "عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المتعارف عليها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دول خلال فترة زمنية محددة، وهو أكثر المؤشرات شمولا للنشاط الاقتصادي الاجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد فهو يمثل القيمة الاجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محليا من الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية." [4]

---

[1] جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص 215.

[2] محمد صالح قصي محجوب، علاقة المشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص على مؤشرات التنمية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الحكومية في السودان للفترة 2003- 2017، مجلة علمية دولية محكمة، المجلد 06، العدد 10، جامعة وهران01-أحمد بن بلة، 2019، ص 204.

[3] عثمان محمد حاج نورمحاسن، أثر التغير في الناتج المحلي الاجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010-2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة الرباط الوطني مجمع أمدرمان- السودان، 2020، ص 40.

[4] عمر الأمين محمد ناصر، محمد خلف الله أحمد، أثر التغيرات في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي في السودان: دراسة قياسية في الفترة من 1990 إلى 2019، المجلة الجزائرية لأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة بخت الرضا بالسودان، 2021، ص 131.

ويعرف أيضا أنه: "عبارة عن إجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة." [1]

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

1 - الناتج المحلي الإجمالي الإسمي: هو عبارة عن إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الجارية، أي بالأسعار السائدة للسوق في السنة التي يتم حساب الناتج بها.

2 - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: هو عبارة عن إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الإقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة، أي بأسعار سنة أساس ثابتة، يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات.[2]

ثالثا: أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

للناتج المحلي الإجمالي أهمية بالغة نوجزها كالآتي:

- تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة: تتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها لتهيئة الرفاهية الاقتصادية، فقد تتعدد هذه الإجراءات إلا أنه في الأخير يجب معرفة مدى نجاحها وهذا يقتضي توفر مقياس لذلك هما الناتج الوطني أو الدخل الوطني اللذان يعتبران إلى حد ما كفيلان بمعرفة ذلك وبالتالي تلجأ الدولة إلى قياس هذا الأخير قبل وبعد اتخاذ سياستها، وبعد ذلك تقوم بدراسة المقارنة بين ناتج الفترتين لتعرف مدى نجاح هذه السياسات، حيث كلما كان هذا الفارق موجبا كلما دل ذلك على نجاح هذه السياسات وحتى يكون هذا المقياس أكثر دلالة يجب أن يكون بالأسعار الثابتة (أي بأسعار سنة الأساس).
- دراسة بعض المؤشرات الهامة للبيانات الاقتصادية: لا تبين البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط وإنما أيضا مكوناته أي مساهمة كل قطاع في تكوينه، كما يمكن على أساسه قياس معدلات النمو وكذا مدى التطور الاقتصادي للبلد،.....إلخ.
- توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج: يهتم الاقتصاديون اهتماما بالغا بإحصاءات التوزيع الوظيفي للدخل، أي النصيب الذي يعود لعوامل الإنتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الوطني والمتمثل في العوائد التي تتلقاها من رواتب وفوائد وريع وأرباح.

[1] أحمد عثمان مصطفى جرادة، مكونات الناتج المحلي الاجمالي عند احتسابه بطريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو االقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (1994- 2016)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2018، ص.....

[2] إيمان عبد السلام محمد، أثر الإنفاق في نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، إجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، سوريا، 2018، ص 44.

- قياس مستوى رفاهية الأفراد: عند تقييم العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال فترة معينة من الزمن يؤخذ عادة مؤشر معدل نمو الدخل الوطني وإلى جانبه أيضا معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي رفقة بعض المؤشرات الأخرى كعدد السكان لمعرفة أو قياس هذه الرفاهية الاقتصادية[1].
- يمكن الناتج المحلي الإجمالي صانعي السياسات والبنوك المركزية من الحكم على ما إذا كان الاقتصاد يتقلص أو يتوسع، وما إذا كان بحاجة إلى تعزيز أو بحاجة إلى كبح، وإذا كانت هناك تهديدات مثل الركود أو التضخم المتفشي في الأفق.
- تسمح حسابات الدخل الوطني والمنتجات التي تشكل الأساس لقياس الناتج المحلي الإجمالي لواضعي السياسات والاقتصاديين ورجال الأعمال بتحليل تأثير المتغيرات مثل السياسة النقدية والمالية والصدمات الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار النفط والضرائب والإنفاق وغيرها.[2]
- يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.
- يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- يعد مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- إجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرار باستخدام السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي.[3]

المطلب الثاني: مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموع العناصر الآتية:[4]

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص: وهو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة والتي يستهلكها الأفراد.
- الإنفاق الاستثماري الخاص: وهو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص.
- الإنفاق الحكومي: وهو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة وتشمل العناصر الرئيسية التالية:
- الأجور والمرتبات والمكافآت والعلاوات وغيرها من التعويضات الجارية.
- النفقات التشغيلية (المشتريات الحكومية الجارية).

---

[1] عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي ، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 28.

[2] دينا محمود، أهمية الناتج المحلي الإجمالي، 25 جويلية 2020، نظر في 2022/05/08 على الموقع :https://www.almrsal.com/post/928475

[3] الجمعي الناجمي، لطيفة لمطوش، أثر ايرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1985- 2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2020، ص 50.

[4] وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: دراسة قياسية (1990- 2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2016، ص 31.

- نفقات الصيانة، والنفقات الاستثمارية الرأسمالية (نفقات المشاريع).
- صافي التعامل الخارجي: وهي قيم الصادرات ناقصا منه قيمة الواردات بالعملة الوطنية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي.

هنالك عدة عوامل تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في كل من:[1]

1. الاستهلاك: ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الجارية التي تستخدم خلال فترة قصيرة من الزمن، والذي يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي.

2. الاستثمار: يقصد به نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الموظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، ويؤثر هذا العامل إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.

3. الإنفاق الحكومي: ويتكون هذا الإنفاق من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية، حيث أكد الاقتصادي الألماني (Wagner Adolf) من خلال قانونه الذي ينص على أنه " كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة الذي يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي، أي أن نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي تميل إلى الزيادة بنسبة أكبر من الناتج المحلي، في حين تطرق الاقتصادي (BARRO) في دراساته سنة 1990 إلى العلاقة الإيجابية بين حجم النفقات العمومية والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، كما بين الاقتصادي الأمريكي (Richard Musgrave)الوظائف الأساسية المرتبطة بمفهوم الدول الحديثة، فتقتصر الوظيفة الأولى بتخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات المتزايدة من سنة لأخرى، في حين ترتبط الوظيفة الثانية بإعادة توزيع المداخيل والثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، في حين ارتبطت الوظيفة الأخيرة بوظيفة استقرار النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة اختلال الدورات الاقتصادية، كما ألح هذا الاقتصادي على ضرورة انتهاج إستراتيجية تسيير النفقات الحكومية، التي تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية المنتهجة من طرف السلطات العمومية، قصد تحقيق الاستقرار والتوزان في النشاط الاقتصادي الكلي، الأمر الذي يساهم حتما في توجيه السياسة الاقتصادية الكلية، من خلال التحكم في مستويات التشغيل وكذا مستويات الإنتاجية المراد بلوغها والذي له تأثير طردي على الناتج المحلي الاجمالي[2].

4. سعر الصرف: يعرف سعرالصرف (Exchange rate)، بأنه يعر عملة مقابلة عملة أخرى أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي[3].

أثبتت الدراسات التجريبية أنه توجد علاقة جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أما حسب (Collins et Razin) المبالغة في قيمة العملة تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي وأن التغيرات الكبيرة في

[1] محمد مكاوي، تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017: دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المشترك واختبارات السببية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي إليزي- الجزائر، 2020، ص 03.

[2] بن علي قريجيج، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر' دراسة قياسية للفترة من 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 06، الجزائر، 2018، ص 95.

[3] محمد مكاوي، نفس المرجع، ص 03.

سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى مخاطر وآفاق ضعيفة للاستثمار وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع الوضع كانخفاض في الانتاج وإحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، حيث تميل المغالاة الأكثؤ حساسية في سعرالصرف إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الاقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات عن طريق أثر المنافسة، حيث يسمح الانفتاح الاقتصادي باستيراد رأس المال غير المنتج محليا، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي[1].

5. التضخم: هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبيا، إذ لا يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين على وجود تأثير محدد للتضخم على النمو الاقتصادي ومنه على الناتج المحلي الاجمالي، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يولد آثارا إيجابية فيكون محفزا للنمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي. و على الجانب الآخر، هناك من يرى أن التضخم يحدث تأثيرا سلبيا على الاقتصاد حيث يعمل على تراخي معدلات النمو الاقتصادي من خلال خفض كفاءة الاستثمار و الميزة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق العالمية[2].

6. عرض النقود: يعتبر موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية، و التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهو يؤثر على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ولهذا تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية المسطرة، وهو ما يستدعي أن تتتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، لأن عرض النقود المتداول في الاقتصاد هو نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكيات الوحدات الاقتصادية من سلطة نقدية وبنوك تجارية وجمهور (أفراد ومؤسسات)، حيث أن الزيادة في عرض النقود إن لم تقبلها زيادة مناظرة في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي تؤدي دون شك في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وقد أثبتت عديد الدراسات وجود علاقة طردية على المستويين القصير والطويل بين مستوى عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي[3].

7. النمو السكاني: هو معدل النمو الأسي لعدد السكان محسوبا في منتصف السنة t-1 إلى t، معبرا عنه بنسبة مئوية، ومن خلال مؤشرات النمو السكاني نهدف إلى معرفة طبيعة علاقتة وتأثيره على النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يفصل الاقتصاديون بين ثلاث نظريات تصف العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، تنص النظرية الأولى على أن النمو السكاني يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي ويساعد على رفاهية الأمة، أما النظرية الثانية فاستند آراؤ ها على مساهمات Malthus Robert سنة 1798 على

[1] عبد الحميد بوخاري، رشيدة زاوية، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 933.

[2] إيمان محمد عبد اللطيف،العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1961-2018، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 3 ، جامعة القاهرة، 2020، ص 105.

[3] محمد بوخاري، تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 1078.

أن النمو السكاني يضر باقتصاديات الدول ويؤدي إلى مجموعة من المشاكل من بينها التأثير السلبي على النمو، أما وجهة النظر الثالثة فترى بأن النمو السكاني يمكن أن يكون له أي تأثير على النمو الاقتصادي بحيث لم تحدد طبيعة هذا التأثير.[1]

[1] محمد ترقو، حاج قويدر قورين، أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر، العدد الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، الأغواط، 2018، ص 262.

المبحث الثاني: قياس الناتج المحلي الإجمالي.

باعتبار الناتج المحلي أداة تعكس صورة الأداء الاقتصادي فلابد من وجود طريقة لقياسه، من خلال هذا المبحث سنبين طرق حسابه من ناحية الناتج،الانفاق والدخل، لنختمه بأهم الصعوبات التي تواجه هذه العملية وتحول دون إعطاء أرقام دقيقة عن الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال ثلاث طرق وهي طريقة الناتج، طريقة الإنفاق وأخيرا طريقة الدخل.

1. طريقة الناتج: ويتم قياسه وفق هذه الطريقة بأسلوبين هما:

1.1- طريقة احتساب القيمة المضافة للسلعة: المبدأ الرئيسي في هذه الطريقة هو أن الناتج المحلي الإجمالي يتم حسابه على أنه مجموع القيمة المضافة للسلع والخدمات عبر جميع الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد، أي نضيف قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ثم نطرح قيمة جميع السلع الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج للحصول على إجمالي القيمة المضافة، فإذا لم تُطرح قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج، فإنها تحتسب أكثر من مرة. ويمكن تمثيل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الطريقة بمعادلة كالآتي:

$$PIB = \sum Vai = Va1 + Va2 + Va3 + ...+ Van$$

Va1 : القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية رقم 1.

Va2 : القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية رقم 2.

$\sum Vai$: .مجموع القيمة المضافة لجميع الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد.

1 + 2 + 3 + ... + n : عدد الوحدات الإنتاجية.[1]

2.1- طريقة احتساب القيمة النهائية للسلعة: في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي الإجمالي.[2]

[1] محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 1081.

[2] فوزي لوالبية وآخرون، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 'الفترة 1997- 2017أنموذجا'، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 03، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت- الجزائر، 2020، ص 69.

فإذا كان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات QA و QB التي تباع في الأسواق بأسعار PA وPB على التوالي يمكن حساب الناتج المحلي بهذه الطريقة كما يلي:[1]

$$PIB = PA \times QA + PB \times QB$$

وعموما يمكن صياغة المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد ينتج n سلعة نهائية:

$$PIB = \sum PFi = PF1 + PF2 + PF1 + \ldots + PFn$$

PF1: الإنتاج النهائي رقم 1.

PF2 : الإنتاج النهائي رقم 2.

n + ...+ 3 + 2 + 1 : عدد المنتجات النهائية في الاقتصاد.

2. طريقة الإنفاق: يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي لسنة معينة من جانب الإنفاق عن طريق جمع المصروفات اللازمة لشراء الناتج النهائي المنتج في تلك السنة، و يُمثل مجموع أربع فئات عريضة من النفقات وهي الاستهلاك، الاستثمار، النفقات الحكومية وصافي الصادرات. يمكن تلخيصها كما يلي[2]:

2-1/ نفقات الاستهلاك: تمثل جميع النفقات على السلع والخدمات المباعة لمستخدميها النهائيين خلال مدة معينة، و تشمل الخدمات مثل الحلاقة والعناية بالأسنان والاستشارات القانونية...، السلع غير المعمرة مثل الخضروات، والملابس، الزهور و اللحوم ...، والسلع المعمرة مثل السيارات وأجهزة التلفزيون ومكيفات الهواء ...، يرمز إلى نفقات الاستهلاك بالرمز: **C**

2-2/ نفقات الاستثمار: هو الإنفاق على السلع غير المخصصة للاستهلاك الحالي، بما في ذلك مخزونات السلع المصنوعة والتي لم يتم بيعها بعد، و المنتجات المشتراة ولكن لم يتم استخدامها بعد في الإنتاج، و السلع الرأسمالية مثل المصانع وأجهزة الكمبيوتر والآلات والمستودعات، وبناء مساكن ومنازل جديدة.

يعد إنتاج السلع الاستثمارية الجديدة جزءً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويؤدي إنتاجها إلى تحقيق الدخل سواء كانت السلع المنتجة جزءً من صافي الاستثمار أو مجرد استثمار بديل، ويُرمز إلى إجمالي الإنفاق الاستثماري بالرمز : I.

2-3/ النفقات الحكومية: عندما توفر الحكومات السلع والخدمات مثل تنظيف الشوارع ومكافحة الحرائق، فإنها تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك عندما تدفع الحكومات للموظفين العموميين لتصميم وتنفيذ برامج اجتماعية أو جنود للقتال في الخارج. يتم تضمين جميع النفقات الحكومية على السلع والخدمات كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي النفقات الحكومية هي جميع النفقات على السلع والخدمات المنتجة حالاً

[1] ياسر مصطفى محمد الحسن، تقدير وتحليل العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام النماذج الخطية، أطروحة دكتوراة، السودان، 2018، ص59.

[2] محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 1083.

"باستثناء نفقات الحكومة التحويلية والمدفوعات للأفراد غير المرتبطين بإنتاج السلع والخدمات مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والفوائد على الدين الحكومي فهي غير مدرجة في حساب الناتج المحلي الإجمالي"،يُرمز إلى إجمالي الإنفاق الحكومي بالرمز:G .

عادة ما يتم تقييم الناتج الحكومي بسعر التكلفة وليس بالقيمة السوقية، فلا يمكن تحديد القيمة السوقية للمحاكم أو لحماية الشرطة أو للتحليل الاقتصادي الذي يقوم به الاقتصاديون في وزارة المالية، ولكن نظرً لمعرفة تكلفة تقديم هذه الخدمات على الحكومة، فيمكن حسابها بتكلفة الإنتاج.

4-2/ صافي الصادرات (X-M): الفئة الرابعة من إجمالي الإنفاق تنشأ من التجارة الخارجية، فالواردات هي الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، في حين أن الصادرات هي الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة محليا.

- **الصادرات:** إذا قامت المؤسسات المحلية ببيع سلع للأسر في دولة أجنبية، فإن البضائع تشكل جزءً من الإنفاق الاستهلاكي الأجنبي ولكنها تشكل إنفاقًا على الإنتاج المحلي، وعليه يجب اعتبار جميع السلع والخدمات المنتجة محليا والمباعة للأجانب جزءً من الإنتاج والدخل المحلي، فهي تدر دخلاً للمقيمين الذين ينتجونها، و لا يتم شراؤها من قبل المقيمين المحليين، لذلك لا يتم اعتبارها كجزء من الإنفاق الاستهلاكي C أو الإنفاق الاستثماري I أو الإنفاق الحكومي G ،و للوصول إلى القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي يجب إضافة قيمة الصادرات من السلع والخدمات .يُرمز إلى إجمالي الصادرات بالرمز: X.
- **الواردات:** إذا قام شخص بشراء سيارة صنعت في دولة أجنبية، فإن جزءا صغيرًا فقط من هذه القيمة سيمثل الإنفاق على الإنتاج المحلي، الذي يمثل الدفع مقابل خدمات التجار والنقل المحليين، و الباقي هو إنفاق على المنتجات الأجنبية، و إذا قام شخص آخر بقضاء إجازته القادمة في دولة أجنبية، فسيكون جزء كبير من إنفاقه على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وبالتالي يساهم في الناتج الأجنبي الإجمالي بدلاً من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالمثل، عندما تقوم شركة محلية بإنفاق استثماري على آلة تم تصنيعها جزئيا باستخدام مواد خام مستوردة، فإن جزءا فقط من الإنفاق يكون على الإنتاج المحلي، و الباقي هو الإنفاق على الإنتاج الأجنبي، وينطبق نفس الشيء على الإنفاق الحكومي مثل شق الطرق و بناء السدود ...، جزء من الإنفاق الحكومي مخصص للمواد المستوردة، وجزء مخصص للسلع والخدمات المنتجة محليا، نفس الشيء ينطبق على الصادرات، التي يستخدم في إنتاج معظمها بعض السلع الوسيطة المستوردة.

يحتوي كل من الاستهلاك C ،الاستثمار I ،الإنفاق الحكومي G والصادرات X على جزء من الواردات، و للوصول إلى إجمالي الإنفاق على المنتجات المحلية، نحتاج إلى طرح إجمالي الإنفاق المحلي من إجمالي الإنفاق على الواردات. يُرمز إلى قيمة الواردات الفعلية بالرمز:M.[1]

[1] محمد بوخاري، مرجع سابق ، ص 1083

يعرف صافي الصادرات على أنه إجمالي الصادرات مطروحا منه إجمالي الواردات، ويسمى أيضا الميزان التجاري والذي يُرمز له بالرمز NX ،و عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات يكون صافي الصادرات موجبا أي هناك فائض في الميزان التجاري، و عندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات، يكون صافي الصادرات سالبًا أي هناك عجز في الميزان التجاري.

يمكن تمثيل الناتج المحلي الإجمالي بمعادلة بسيطة تجمع بين مكوناتها الأربعة كما يلي[1]:

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

حيث C: تمثل الإنفاق الخاص.

I : تمثل الاستثمار.

G: تمثل الإنفاق الحكومي.

M: تمثل الواردات.

X: تمثل الصادرات.

3. طريقة الدخل: يتم فيها قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافا إليها صافي الضرائب وإهتلاكات الأصول الثابتة وعلى ذلك يكون: [2]

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل= مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الإهتلاكات.

(صافي الفوائد = الفوائد المستلمة - الفوائد المدفوعة)

(صافي الضرائب = الضرائب المدفوعة - الإعانات)

1.3/ المدفوعات التحويلية: عند تقدير الناتج بطريقة الدخل يجب استبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها، باعتبارها دخولا لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي. كما يجب استبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لأقربائهم، أو الناتج عن التبرع إلى الجهات الخيرية حيث أن هذه الدخول لم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج فهي تعتبر من المدفوعات التحويلية الخاصة.[3]

2.3/ الضرائب غير المباشرة: من مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة الدخل وجود الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة الإنتاج أو ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة. تكون هذه الضرائب جزءا من تكاليف الإنتاج تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية . لذلك يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

[1] محمد بوخاري، نفس المرجع، ص 1083.

[2] ياسر مصطفى محمد الحسن، مرجع سابق، ص 61.

[3] ياسر مصطفى محمد الحسن، نفس المرجع، ص 61

3.3/ الدعم غير المباشر: تقوم الحكومة في كثير من الأقطار النامية بسياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية مثل الخبز من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم غير المباشر عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بقيمة الدخل.

4.3/ إهتلاكات الأصول الثابتة: يضيف المنتجون التكلفة السنوية لإهتلاكات الأصول الثابتة إلى تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى للتوصل إلى سعر البيع في الأسواق لذا يجب عند حساب الناتج بطريقة الدخل إضافة تكلفة الاهتلاكات إلى باقي مكونات التكاليف للتوصل إلى الناتج بسعر السوق[1].

المطلب الثاني: صعوبات قياس الناتج المحلي الإجمالي.

رغم الأهمية الكبيرة للناتج المحلي الإجمالي إلا أنه توجد العديد من الصعوبات التي تواجه الباحث على المستوى التطبيقي في تحديده وقياسه والتي يجب تجنبها أو مواجهتها وهي كما يلي:[2]

1- تجنب ازدواج الحساب أو مضاعفته: تبين أن الناتج المحلي الإجمالي لا يتضمن قيمة كل السلع والخدمات المنتجة، ولكن يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية فقط.

2- حساب القيمة وفق التكلفة: إن بعض السلع والخدمات التي يجب إدخالها ضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لا تباع ولا تشترى في الأسواق ولذلك فإنها تقيم وفق تكلفتها. مثل الخدمات التي تقدمها الحكومة كحماية الأمن وإطفاء الحريق والقضاء وغيرها. لذلك قدر الاقتصاديون تقييم هذه الخدمات بالتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب، ولا يعتبر هذا التقييم مثاليا ولكنه أفضل حل عملي يقدم حتى الآن.

3- الأعمال غير السوقية: تستدعي الضرورة إهمال بعض أنواع الإنتاج النهائي من الناتج المحلي الإجمالي لأسباب عملية وتستثنى بشكل خاص بعض السلع والخدمات بسبب وجود صعوبة كبيرة في الحصول على تقديرات معقولة مثل خدمات ربات البيت، الأعمال غير القانونية وكذلك الإنتاج الزراعي الذي يستهلك من قبل أصحابه ولا يدخل في السوق.

4- العمليات غير المنتجة: تستثنى بعض العمليات المالية من حساب الناتج القومي الإجمالي لأنها تعكس إنتاجا جاريا، وتتضمن تلك العمليات المدفوعات التحويلية الحكومية مثل المدفوعات التي تؤديها الحكومة إلى الفقراء من أجل مساعدتهم وبيع وشراء السندات المالية.

5- البضائع المستعملة: يستثنى كذلك مبيعات البضائع المستعملة من حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنها قد سبق ودخلت قيمتها في حساب الناتج عندما أنتجت.

[1] ياسر مصطفى محمد الحسن، نفس المرجع، ص 61

[2] عبد الناصري العبادي وآخرون، مرجع سابق، ص 29.

المبحث الثالث: مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

تنعكس التقلبات المستمرة في أسعار النفط على الإيرادات العامة للدول المصدرة له، والجزائر كواحدة من تلك الدول بادرت باتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من آثار تلك الصدمة، وذلك بالتوجه من نموذج النمو القائم على الإنفاق الحكومي الممول بواسطة الإيرادات النفطية، إلى النموذج الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة من خلال تنويع النشاط الاقتصادي، مع تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية عن طريق توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارات،[1] ولمعرفة مدى تحقيق هذا التوجه لأهدافه تطرقنا في هذا المبحث إلى مكونات الناتج المحلي في الجزائر، لنعرج بعدها إلى مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-2020) في حين خصصنا المطلب الأخير لتوزيع الناتج المحلي الخام على قطاعات النشاط المختلفة.

المطلب الأول: مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

يمكن القول أن الجزائر من بين الدول المتخلفة التي كانت سباقة إلى استخدام المحاسبة الوطنية، فبعد استقلال الجزائر سنة 1962 قدمت الجزائر سنتي 1964 و1965 الحسابات الوطنية للجزائر المستقلة الخاصة بالسنة المحاسبية 1963 وهذا وفق نظام المحاسبة الوطنية ليأخذ هذا النظام فيما بعد اسم نظام المحاسبة الوطنية الجزائر (Système de la Comptabilité Nationale Algérienne (C.N.A .

بعد سنة 1975 بدأ العمل بنظام جديد يسمى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) و الذي لا يختلف في الحقيقة عن النظام القديم. مع العلم أن جوهر أي نظام للمحاسبة الوطنية يتحدد بمنهجية حصره مجال ملاحظته و بالأخص طريقة تحديده لدائرة الإنتاج، و تحديد هذه الدائرة يعتمد على المفهوم السوقي للإنتاج.[2]

أولا. تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:

نقصد بعملية تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تحديد حدود الاقتصاد الوطني التحديد المكاني والزماني لمجال الملاحظة ثم تحديد حقل الإنتاج.

1. التحديد المكاني لمجال الملاحظة لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:

المقصود بالتحديد لمكاني لمجال الملاحظة هو تحديد المحيط الاقتصادي للجزائر أي تحديد الحدود المكانية للاقتصاد الجزائري. وللوصول إلى ذلك فإن نظام الحسابات الاقتصادية تبنى معيار الاقامة المعتمد من طرف نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية. ووفقا له فإنه يتم تسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل المحيط الاقتصادي للجزائر بغض النظر عن جنسيتهم.[3]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الإقليم الاقتصادي يعبر عن الإقليم الجغرافي الذي تتولى إدارته الحكومة ويتحرك داخله الأشخاص و السلع و رأس المال بحرية مضاف إليه كل من:

---

[1] بن علي قريجيج ، بلقاسم زايري، "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16 مكرر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019، ص 243، 244.

[2] محمد الطاهر درويش، إشكالية انتاج المعطيات الاقتصادية الكلية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد17، قسنطينة، جوان 2002، ص39.

[3] أحمد لهبيبات، مرجع سابق، ص61.

الفضاء الجوي و حدود المياه الإقليمية التي يتمتع فيها البلد بحقوق خالصة أو تكون له سلطة قضائية.
الجيوب الإقليمية في مختلف مناطق العالم مثل الممثليات و الهيئات الجزائرية في الخارج و السواح الجزائريون في الخارج و فروع الشركات الجزائرية الموجودة في الخارج بصفة غير دائمة المدة تقل عن السنة.
المناطق الحرة أو المخازن الجمركية أو المصانع التي تستغلها مشاريع غير مقيمة تحت الرقابة الجمركية.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن مجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية في ظل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري SCEA هو الاقتصاد الوطني و المعيار المستعمل من أجل تحديد هذا الحقل هو الإقامة في الإقليم الاقتصادي الذي يتكون من القطر الجغرافي الجزائري بحدوده الإقليمية مضافا إليه الفضاء الجوي و المياه الإقليمية، الممثليات الجزائرية من سفارات و قنصليات و السواح الجزائرية في الخارج، مطروحا منه الهيئات و الممثليات الأجنبية في الجزائر و السواح الأجانب في الجزائر وفروع الشركات الأجنبية الموجودة بصفة غير دائمة في الجزائر.[1]

2. التحديد الزمني لمجال الملاحظة لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:

ويتعلق الأمر هنا بتحديد الفترة الزمنية أو فترة الملاحظة التي أخذ بها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية عند ملاحظة وقياس وتسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي قام بها مختلف الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل المحيط الاقتصادي للجزائر. وبما أن المحاسبة العمومية ومحاسبة الشركات تأخذان السنة التجارية من 01/ 01 إلى 31/ 12 من نفس السنة كفترة زمنية للملاحظة، فإنه من المنطقي أن تأخذ المحاسبة الوطنية بنفس فترة الملاحظة، لأن المحاسبة العمومية ومحاسبة الشركات تعدان من بين أهم المصادر الإحصائية التي تعتمد عليها المحاسبة الوطنية.[2]

3. تحديد حقل الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:

في تحديده لحقل الانتاج يعتبر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ضمن الأنشطة المنتجة القطاعات التالية:

- الفلاحة (بما في ذلك استغلال الغابات والصيد البحري...).
- الصناعة (بما في ذلك المحروقات).
- البناء والأشغال العمومية.
- الخدمات الانتاجية المادية وغير المادية (التجارة والنقل،... إلخ)[3].

إن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة هو نظام موحد يعتمد على تعريف أوسع لحقل الانتاج، زيادة على الأنشطة التي يعتبرها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كمنتجة، يدمج نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة كذلك أنشطة الإدارة العمومية والمؤسسات المالية والشؤون العقارية والخدمات المنزلية.

[1] محمد طاهر درويش، مرجع سابق، ص 41-42.
[2] أحمد لهبيبات، مرجع سابق، ص 63.
[3] الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، منشورة إحضائية رقم 609، الجزائر، سبتمبر 2011، ص 27.

الإجمالي الأساسي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) هو الإنتاج المحلي الخام، أما بالنسبة لنظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN) فإن الإجمالي الأساسي هو بالخصوص الناتج المحلي الخام.

وخلاصة ذلك، وبتجميع حقول الإنتاج للنظامين، يتم الانتقال من الإنتاج المحلي الخام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية إلى الناتج المحلي الخام لنظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة على النحو التالي:

الناتج المحلي الخام = الإنتاج المحلي الخام + القيمة المضافة للإدارة العمومية (الإدارة المركزية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والضمان الاجتماعي)

+ القيمة المضافة للمؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات التأمين)

+ القيمة المضافة للشرون العقارية (خدمات الإيجار)

+ تعديلات مرتبطة بالإنتاج المدرجة في الخدمات البنكية وفي استهلاك الخدمات غير المنتج.

ثانيا: طريقة التقييم: يعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في طريقة تقييمه للإجماليات الأساسية على النحو التالي:

- الإنتاج الخام المقدر حسب أسعار الإنتاج بدون الضريبة على القيمة المضافة المفوترة.
- الاستهلاك الوسيطي مقدر حسب أسعاؤ الاستلام بدون الضؤيبة على القيمة المضافة المسترجعة.
- الاستهلاك النهائي مقدر بأسعار الإستلام لمجموع الضرائب.
- يقدر التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة بأسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة وخارج حقوق الجمارك.
- الواردات مقدرة حسب CAF (تكاليف تأمين الشحن) بدون الضريبة على القيمة المضافة وخارج حقوق الجمارك.
- تغير المخزونات مقدر حسب أسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة المحسومة.
- الصادرات مقدرة حسب FOB (التسليم على ظهر السفينة) بدون الضريبة على القيمة المضافة[1].

ثالثا: طرق حساب الإنتاج المحلي الخام: يتم حساب الإنتاج المحلي الخام حسب ثلاث زوايا مختلفة التي يتم الحصول عليها بنفس الرقم:

الأول "زاوية الانتاج" $PIB = \sum \mathrm{VA} + \mathrm{TVA} + \mathrm{DT/M}$

الثاني " زاوية الدخل $PIB = \sum RS + CFF + ILP + ENE$"

الثالث " زاوية الانفاق" $PIB = \sum CF + ABFF + \Delta\, Stocks + Export - import$

حيث: VA القيمة المضافة، TVA الرسم على القيمة المضافة، CFF استهلاك رؤوس الأموال الثابتة،RS تعويضات الأجراء، ILP الضريبة المتعلقة بالإنتاج، ENE فائض الاستغلال الصافي، CF الاستهلاك النهائي، ABFF التراكم الخام لرؤس الأموال الثابتة[2].

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى غاية 2011، ص 27.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى غاية 2011، ص 28.

المطلب الثاني: تطور مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تطورا متذبذبا خلال الفترة 1997-2020، وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (II-1):

جدول رقم (II-1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1997-2020

(الوحدة: مائة مليار دينار جزائري)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ن. م.خ المحروقات	19.4	21.9	23.4	29.6	27.8	30.4	33.8	38.2
نسبة ن. م.خ المحروقات إلى الناتج الكلي	0.69	0.77	0.72	0.71	0.65	0.67	0.64	0.62
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ن. م.خ المحروقات	42.0	46.1	52.6	60.7	66.9	77.7	93.6	106.8
نسبة ن. م.خ المحروقات إلى الناتج الكلي	0.55	0.54	0.56	0.54	0.67	0.64	0.64	0.65
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ن. م.خ المحروقات	115.9	125.1	133.7	144.3	148.6	158.4	163.74	158.08
نسبة ن. م.خ المحروقات إلى الناتج الكلي	0.69	0.72	0.80	0.82	0.80	0.78	0.80	0.86

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير البنك المركزي.

حيث أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز نسبة 1%. فخلال الفترة 1997-1999 كانت معدلات الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات إلى الناتج الكلي شبه ثابتة قاربت في المتوسط نسبة 0.68%، ومرد ذلك الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادي خارج المحروقات طفرة ليصل إلى 29.6 م.م.د وبنسبة تقدر بـ0.71 % ، وفي هاته الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ليتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد قاربت نسبة 0.68% خلال الفترة 2001-2003، وهي نفس نسبة النمو خلال الفترة 1997-1999، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يرجع ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية[1].

[1] شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية (1995-2018)، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 244.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع كثيرا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاعا طفيفا في حدود 0.8 % كمتوسط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط وانهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن تغير النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترات ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى برامج الاستثمارات العمومية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية الذي وجهت له أهم المشاريع في تلك البرامج إضافة إلى قطاع الفلاحة وكذا قطاع الخدمات، ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى ضعيفا ولا يعتمد عليه كثيرا في تحقيق التنمية الشاملة خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينات إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينات والانتهاء بالأزمة المالية-الاقتصادية والسياسية-الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينات من نفس القرن وما صاحبها من ركود اقتصادي وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني[1].

[1] شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، نفس المرجع، ص 244.

المطلب الثالث: توزيع الناتج المحلي الإجمالي على أهم قطاعات النشاط في الجزائر.

يمكن توضيح توزيع الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل (II-1)

شكل (II-1) : توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2018

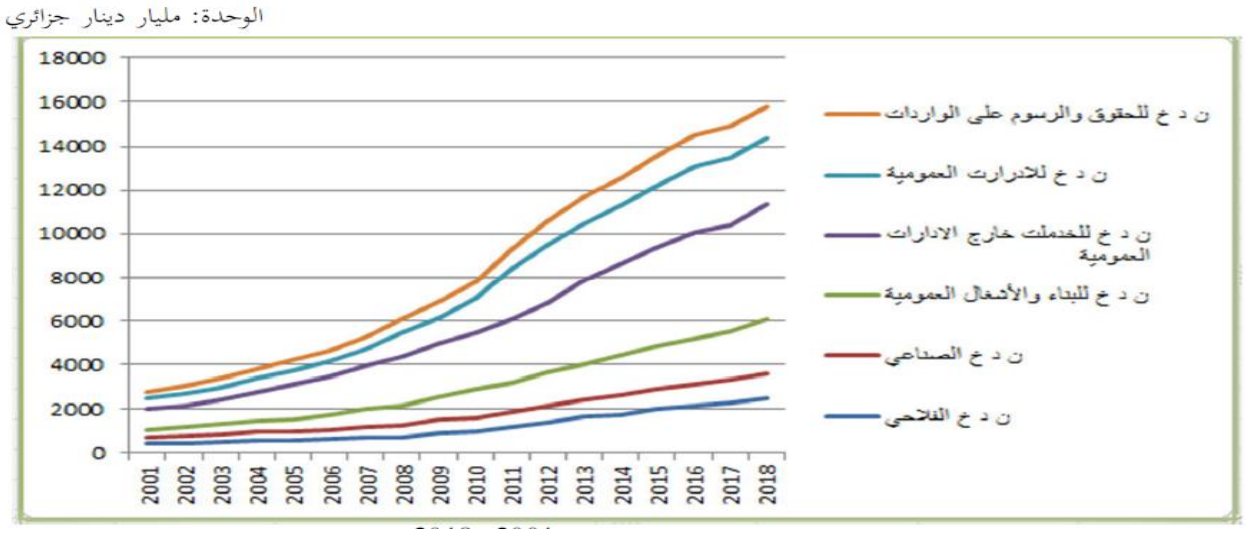

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير البنك المركزي.

يتضح لنا من خلال الشكل (II-1) أعلاه أن عملية تنويع الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات تعتمد على توزيع هذا الناتج على ستة قطاعات، وهي: الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والإتصالات، التجارة، الخدمات.[1]

ومن الملاحظ أنه باستثناء الحقوق والرسوم على الواردات فإن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة القطاعات الأكثر إنتاجا في الجزائر وخاصة خدمات الإدارات العمومية، وذلك راجع إلى تضخم الجهاز الإداري الجزائري والطابع الاجتماعي للدولة، في حين حلت الخدمات خارج الإدارات العمومية في المرتبة الثالثة مما يدل على أن معظم المستثمرين الخواص يحبذون الاستثمار في قطاع الخدمات، كما تبين من خلال الشكل أن قطاع البناء والأشغال العمومية والذي تحتكر الدولة معظم مشاريعه قد حل في المرتبة الرابعة وحل بعده قطاعي الصناعة والفلاحة في المرتبتين ماقبل الأخيرة والأخيرة على التوالي، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لايزال اقتصادا ريعيا غير إنتاجي.[2]

[1] محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 05، العدد، 03، الجلفة، 2016، ص 122.

[2] شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، مرجع سابق، ص 244.

كما يمكن توضيح التغير في الناتج المحلي لمختلف القطاعات من خلال الشكل التالي:

شكل (II-2) : التغير في الناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2018

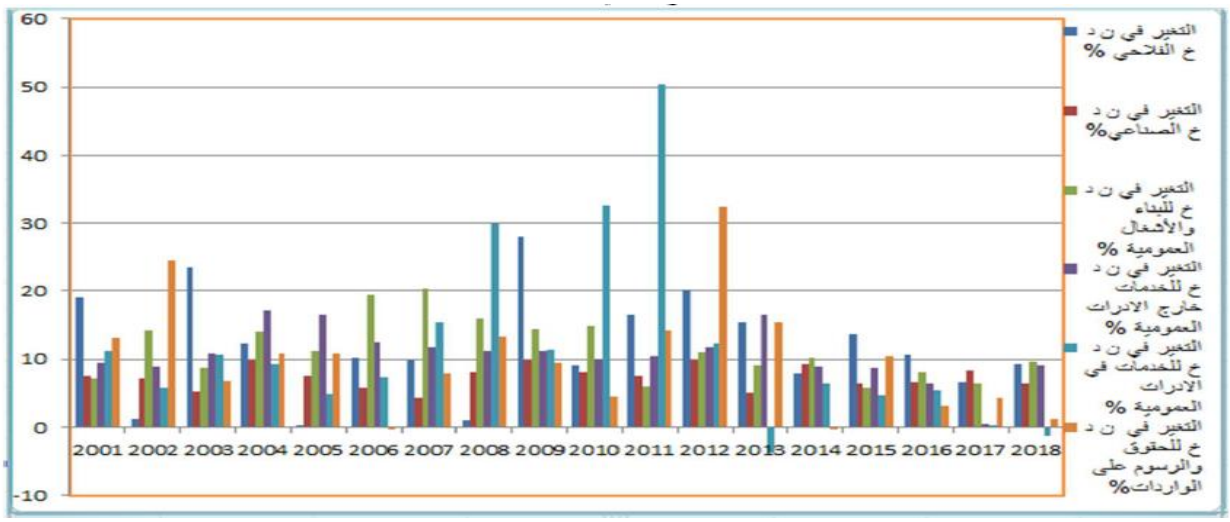

المصدر: شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، مرجع سابق، ص 249.

من الشكل (II-2) أعلاه نلاحظ أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي لجميع القطاعات عرف تذبذبا واضحا مما يدل على عدم استقرار مساهمة هذه القطاعات خاصة قطاعي الفلاحة والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، فمتوسط التغير في النمو في القطاع الفلاحي بلغ حوالي 12%، بينما كانت أقل قيمة لهذا التغير 1.1% وأكبر قيمة 28%، وهو ما يبين التباين الواضح في نمو هذا القطاع، كذلك بلغ متوسط التغير في نمو قطاع الخدمات العمومية حوالي 12% أيضا، أما أقل قيمة لهذا التغير 0.7- % وأكبر قيمة له 50.4%، مما يعطي صورة واضحة على التباين الشديد في نمو هذا القطاع فيما يبقى تباين نمو القطاعات الأخرى مقبولا خاصة في القطاع الصناعي الذي قدر متوسط التغير في نموه 07% بينما كانت أقل قيمة لنموه 05 % وأكبر قيمة 09%[1]

[1] شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، مرجع سابق، ص 244.

خلاصة الفصل:

مما سبق فقد تناولنا من خلال هذا الفصل الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تقيس معدل النمو الاقتصادي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة فهو أداة رئيسية لمساعدة صناع القرار من سياسيين ومستثمرين وشركات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدروسة، حيث استهليناه بالإطار النظري العام له من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم والتعريفات بنوعيها الحقيقي والاسمي، كما بينا أهميته ومكوناته. كما تعرفنا على كيفية احتساب الناتج المحلي الإجمالي والتي تتم بثلاث طرق منهجية باستخدام الإنفاق، الإنتاج أو الدخل، وبينا مختلف الصعوبات التي تحول دون إعطاء هذا المؤشر صورة حقيقية دقيقة على الاقتصاد، في حين خصصنا المبحث الأخير منه للاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى الإنتاج المحلي الإجمالي باعتباره الإجمالي الأساسي في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كما تعرفنا على مكونات هذا الإجمالي وكيفية الانتقال منه إلى الناتج المحلي الإجمالي في نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة، كما بينا مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي وتوزيع هذا الأخير على مختلف القطاعات خلال فترة زمنية معينة.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2020-2000)

تمهيد:

بعد انتهائنا من الجانب النظري، سنتناول من خلال هذا الفصل الدراسة القياسية بهدف تحديد المتغيرات المؤثرة وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والنمذجة كأداة لذلك، حيث تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على التصورات النظرية التي تعكس العلاقة العامة بين المتغيرات متخذة في ذلك الطريقة الرياضية لصياغة موضوع النموذج في شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا تعتبر النماذج الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم أولا بتحديد متغيرات النموذج ثم بعد نقوم بصياغة وتقدير النموذج القياسي لنختم دراستنا بتحليل النموذج المقدر من الناحية الإحصائية، الاقتصادية والقياسية لنختمه باختبار قدرة النموذج على التنبؤ.

المبحث الأول: صياغة وتحليل متغيرات النموذج.

قبل الشروع في التحليل القياسي للظاهرة الاقتصادية موضوع الدراسة، سنقوم أولا بتحديد متغيرات النموذج وبعد ذلك نتناول تطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة (2000-2020).

المطلب الأول: تحديد ووصف المتغيرات الاقتصادية للنموذج.

تعتبر صياغة و توصيف النموذج من أهم الخطوات في بناء النماذج القياسية من خلال حصر وتحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج، و الجدول التالي يبين المتغيرات المستعملة في النموذج:

جدول رقم (III-1) : جدول المتغيرات المستعملة في النموذج

إسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
الناتج المحلي الإجمالي	PIB	متغير تابع
قطاع الفلاحة	AGR	متغير مستقل
قطاع الصناعة	IND	متغير مستقل
قطاع البناء و الأشغال العمومية	BTP	متغير مستقل
قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية	SHAP	متغير مستقل
قطاع خدمات الإدارة العمومية	SAP	متغير مستقل
قطاع الضرائب و رسوم الاستيراد	TVA+DTI	متغير مستقل

المصدر : من إعداد الطالبين

الجدول التالي يوضح تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2020، والموزعة على ستة قطاعات، وهو التقسيم الذي يعتمد عليه بنك الجزائر في نشراته الإحصائية:

جدول رقم (III-2) : تغير كل من الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2020

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

Année	PIB	AGR	IND	BTP	SHAP	SAP	TVA+DTI
2000	4123,5	346,2	290,7	335	842,7	428,5	248,6
2001	4227,1	412,1	315,2	358,9	921,9	472,2	302,9
2002	4522,8	417,2	337,6	409,9	1004,2	499,4	377,5
2003	5247,5	515,3	355,4	445,2	1112,2	552,3	403,1
2004	6150,4	580,5	390,5	508,0	1302,2	603,2	446,2
2005	7563,6	581,6	420,1	564,4	1518,7	631,9	494,0
2006	8520,6	641,3	444,4	674,3	1708,4	677,9	492,1
2007	9306,2	704,2	463,7	825,1	1910,7	782,4	530,8
2008	11043,7	727,4	519,6	956,7	2113,7	1074,8	653,9
2009	9968,0	931,3	570,7	1094,8	2349,1	1197,2	715,8
2010	11991,6	1015,3	617,4	1257,4	2586,3	1587,1	747,7
2011	14636,7	1183,2	663,8	1333,3	2933,2	2426,1	854,6
2012	16256,2	1421,7	728,6	1491,2	3305,2	2695,7	1077,5
2013	16679,2	1640,0	765,4	1627,4	3849,6	2591,4	1237,3
2014	17235,6	1771,5	837,0	1794,0	4191,0	2749,5	1234,7
2015	16712,7	1935,1	919,4	1917,2	4553,1	2899,9	1353,8
2016	17514,6	2140,3	979,3	2072,9	4841,3	3059,6	1395,6
2017	18876,2	2219,1	1040,8	2203,7	5163,5	3072,0	1477,5
2018	20259,0	2427,0	1127,9	2346,5	5305,3	3006,5	1498,0
2019	20284,2	2429,4	1198,5	2481,4	5577,6	3120,2	1567,0
2020	18383,8	2598,5	1153,5	2398,1	4823,0	3359,0	1476,6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

المطلب الثاني: دراسة تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2020/2000.

لتتبع مسار تطور كل متغير من المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة خلال الفترة 2000- 2020 ومن الجدول رقم (III-2) الذي يبين ذلك، نقوم فيما يلي بإنشاء المنحنيات البيانية لكل منها على حدى، وبعد ذلك سنقوم بالإحصاء الوصفي لها:

أولا: المنحنيات البيانية لمتغيرات الدراسة:

1.دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

كما سبقت الإشارة إليه سابقا فإن الناتج المحلي الإجمالي يمثل إجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة، و الشكل التالي يبين تطوره خلال الفترة 2020/2000 :

شكل رقم (III-1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

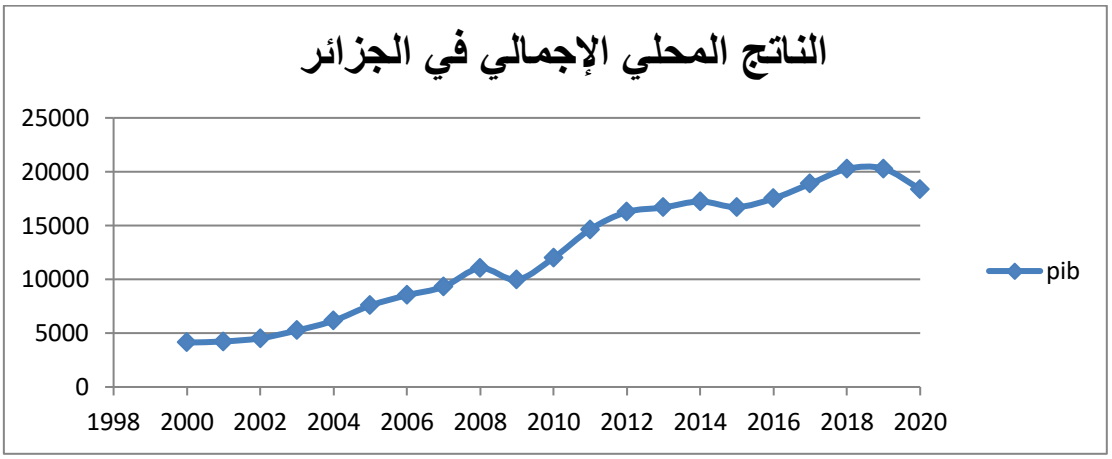

من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من الشكل رقم (III-1) أن الناتج المحلي الاجمالي عرف في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2008 ارتفاعا مستمرا ومرد ذلك إلى البرامج الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة وتزامنها مع ارتفاع مداخيل الدولة من العملة الصعبة الناتجة عن عوائد المحروقات، لينخفض بعدها في 2009، ويستمر بعدها في الارتفاع، و نلاحظ أيضا استقراره في الفترة ما بين 2012 حتى 2016 و كان استقرارا طفيف ليرتفع بعدها، و عند سنة 2019 نلاحظ تناقصه و هذا راجع لجائحة كورونا التي أدت إلى ركود مس أغلب القطاعات الاقتصادية.

2. دراسة تطور قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

يعتبر قطاع الفلاحة من بين أهم القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية حقيقية تتمثل في أساسا في المناخ المتوسطي المعتدل، شساعة الأرض القابلة للزراعة بالاضافة إلى الموارد المائية الجوفية خاصة بالمناطق الصحراوية ناهيك عن الثروة الحيوانية المعتبرة، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، والشكل البياني التالي يبين تطور هذا القطاع خلال الفترة ما بين 2000 و 2020.

شكل رقم (III-2) : تطور قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

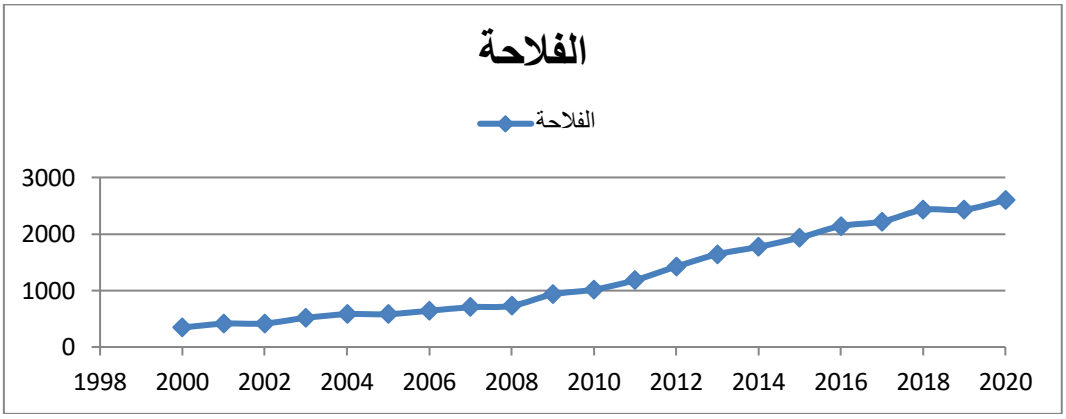

من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (III-2) أن قطاع الفلاحة عرف نموا متباطئا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2007 ليشهد بعد ذلك نموا متسارعا ومستمرا إلى غاية سنة 2020، كما نلاحظ أن هذا القطاع لم يتأثر كثيرا بجائحة كورونا مثل بقية القطاعات الأخرى.

3. دراسة تطور قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

تشكل الصناعة أحد ركائز الاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة، فهي تشكل أحد القطاعات الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني، والشكل التالي يبين تطره هذا القطاع خلال الفترة الممتدة مابين 2000- و 2020:

شكل رقم (III-3) : تطور قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

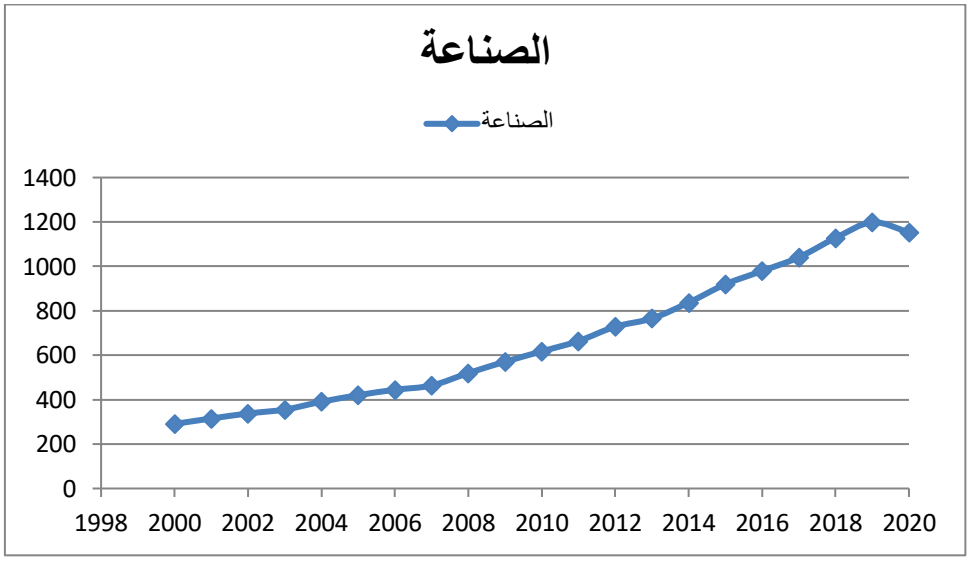

من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من الشكل رقم (III-3) أعلاه أن نمو قطاع الصناعة عرف بصفة عامة ارتفاعا مستمرا وذلك راجع كما أشرنا سابقا إلى البرامج الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة خلال هذه الفترة، لكنه تأثر بجائحة كورونا، بحيث أدت هذه الأخيرة إلى تناقص نمو هذا القطاع في سنتي 2019 و 2020.

4. دراسة تطور قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية استراتيجي و حساس في التنمية الاقتصادية، وذلك للاعتبارات التالية:

- مساهمته في النمو وخلق فرص العمل.
- مساهمته في تنفيذ مخطط التخطيط الإقليمي الوطني.
- تأثيره المستحث على التنمية والتأثير غير المباشر على قطاعات النشاط الأخرى.

- مشاركته في سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال استقطابه لليد العاملة وأعباء العمل المقدمة لشركات المقاولات العامة والخاصة، وتوفير الخدمات العامة وتوريد معدات البنية التحتية الرئيسية، والشكل أدناه يوضح تطوره خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2020:

شكل رقم (III-4) : تطور قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

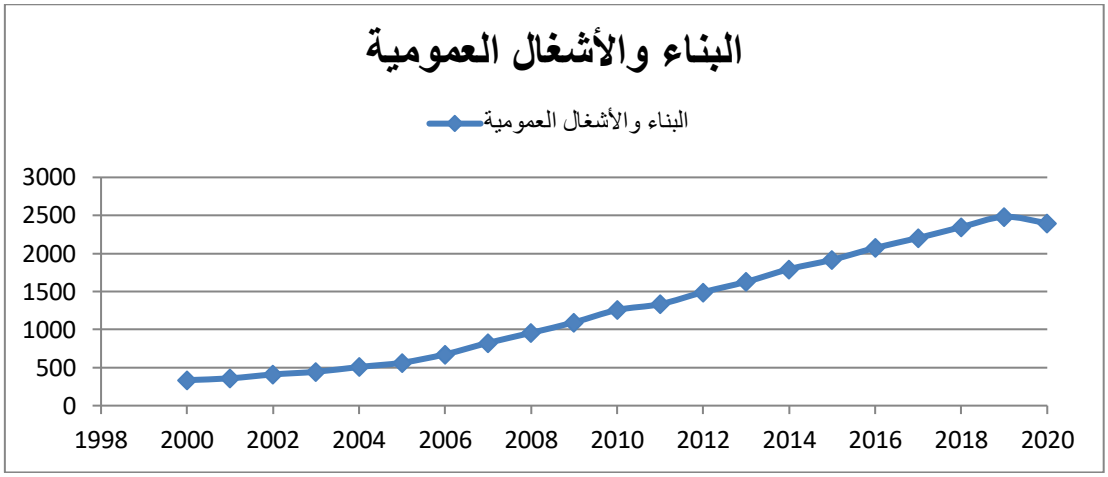

من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (III-4) أن قطاع البناء و الأشغال العمومية عرف ارتفاعا مستمرا بسبب البرامج الضخمة التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة كالطريق السيار شرق- غرب ومشروع إنجاز مليون سكن واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2019 ليتناقص بعدها بسبب جائحة كورونا.

5. دراسة تطور قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

يعد قطاع الخدمات الخاص أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة، وذلك لاستقطابه المتنامي لليد العاملة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، والشكل الموالي يوضح تطوره في الجزائر خلال السنوات الأخيرة:

شكل رقم (III-5) : تطور قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

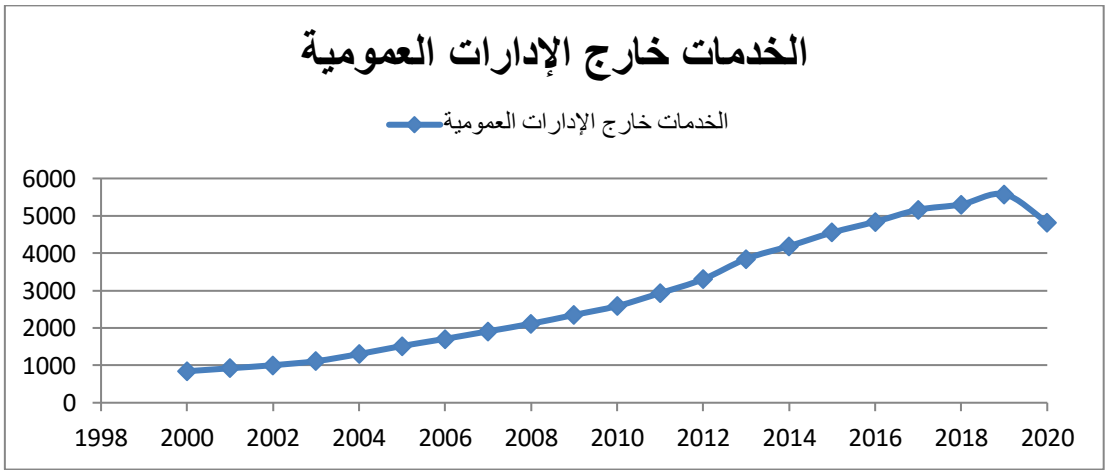

من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (III-5) الذي يبين تطور قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية أن هذا الأخير شهد ارتفاعا مستمرا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 ليتناقص في سنة 2020 و ذلك راجع لفترة جائحة كورونا.

6. دراسة تطور قطاع الخدمات في الإدارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

يعتبر قطاع الخدمات في الإدارات العمومية مرتكزا هاما لباقي القطاعات الأخرى واترباطه بحياة المواطنين فهو يتشمل على القطاع الصحي العمومي، قطاع التعليم، الاتصالات، وهو بذلك يضمن مساهمة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، والشكل التالي يوضح تكور خلال الفترة الأخيرة:

شكل رقم (III-6) : تطور قطاع الخدمات في الإدارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

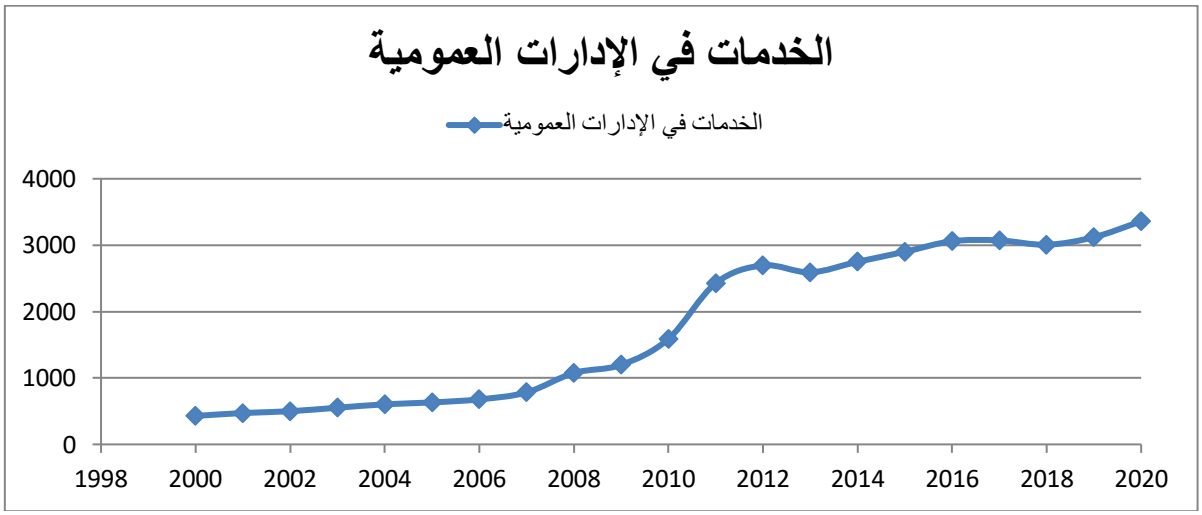

من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (III-6) تذبذب نمو قطاع الخدمات في الإدارات العمومية، الذي شهد خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2000 إلى 2007 ارتفاعا طفيف لكنه مستمر، ليحقق بعدها ارتفاعا ملحوظا حتى سنة 2012 لينخفض قليلا سنة 2013 ثم يعاود الارتفاع بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016، حيث انخفض خلال سنتي 2017 و 2018 ويعاود الارتفاع بعدها، ومما يلاحظ على هذا القطاع عدم تأثره بالجائحة كبقية القطاعات الأخرى.

7. دراسة تطور الحقوق والرسوم على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

من جهتها تعتبر الحقوق والرسوم على الواردات من بين مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم فيه بصفة معتبرة، والشكل التالي يوضح تطورها خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2020:

شكل رقم (III-7) : تطور الحقوق والرسوم على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

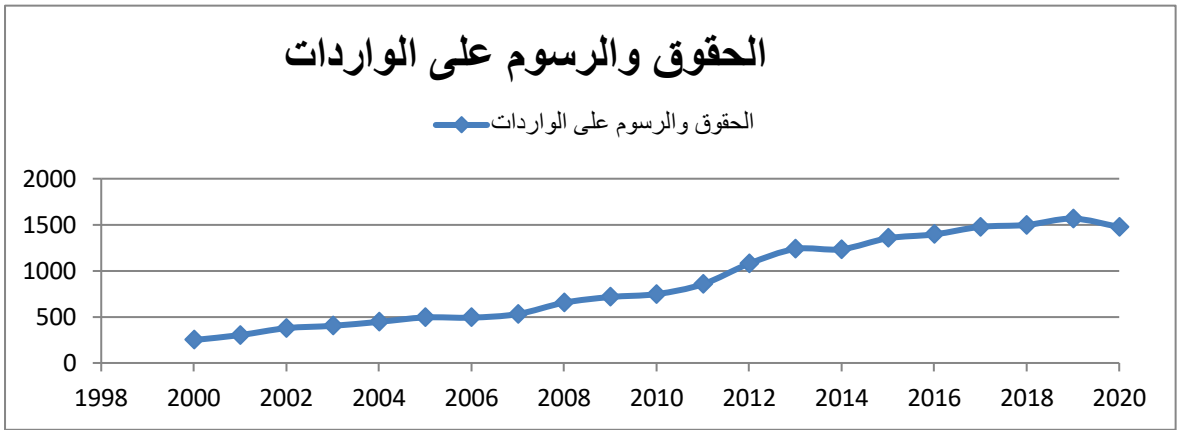

من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (III-7) أعلاه تطور قطاع الحقوق و الرسوم على الواردات الذي سجل ارتفاعا على طول فترة الدراسة مع تذبذبات قليلة لينخفض بداية من سنة 2019 بسبب التجميد المؤقت للاستيراد.

ثانيا: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يبين الجدول التالي بعض المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية .

جدول رقم (III-03): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

variables	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std.Dev	Obs
PIB	12357.30	11991.60	20284.20	4123.500	5707.255	21
AGR	1268.486	1015.300	2598.500	346.2000	774.3443	21
IND	673.3095	617.4000	1198.500	290.7000	300.5691	21
BTP	1290.257	1257.400	2481.400	335.0000	747.1817	21
SHAP	2948.233	2586.300	5577.600	842.7000	1639.787	21
SAP	1785.086	1587.100	3359.000	428.5000	1133.121	21
TVA+DTI	885.0095	747.7000	1567.000	248.6000	461.8756	21

المصدر :من إعداد الطالبين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

من الجدول رقم (III-03) أعلاه الخاص بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة و التي كانت بها 21 مشاهدة نلاحظ مايلي:

- المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي هو 12357.30 بينما الوسيط 11991.60 و أكبر قيمة كانت 20284.20 و أصغرها بلغت 4123.5 و بالنسبة للانحراف المعياري كانت القيمة 5707.255.
- المتوسط الحسابي لقطاع الفلاحة هو 1268.486 بينما الوسيط 1015.3 و أكبر قيمة كانت 2598.5 و أصغرها بلغت 346.2 و بالنسبة للانحراف المعياري كانت القيمة 774.3443.

- المتوسط الحسابي لقطاع الصناعة هو 673.3095 بينما الوسيط 617.4 و أكبر قيمة كانت 1198.5 و أصغرها بلغت 290.7 و بالنسبة للانحراف المعياري كانت القيمة 300.5691.
- المتوسط الحسابي لقطاع البناء و الأشغال العمومية هو 1290.257 بينما الوسيط 1257.4 و أكبر قيمة كانت 2481.4 و أصغرها بلغت 335 و بالنسبة للانحراف المعياري كانت القيمة 747.1817.
- المتوسط الحسابي لقطاع الخدمات خارج الادارة العمومية هو 2948.233 بينما الوسيط 2586.3 و أكبر قيمة كانت 5577.6 و أصغرها بلغت 842.7 و بالنسبة للانحراف المعياري كانت القيمة 1639.787.
- المتوسط الحسابي لقطاع خدمات الادارة العمومية هو 1785.086 بينما الوسيط 1587.1 وأكبر قيمة كانت 3359 و أصغرها بلغت 428.5 وبالنسبة للانحراف المعياري كانت القيمة 1133.121.
- المتوسط الحسابي للحقوق والرسوم الجمركية هو 885.0095 بينما الوسيط 747.7 و أكبر قيمة كانت 1567 و أصغرها بلغت 248.6 و بالنسبة للانحراف المعياري كانت القيمة 461.8756.

المبحث الثاني: صياغة و تقدير النموذج القياسي.

بعد قيامنا بتحديد متغيرات الدراسة ووصفها وتتبع تطورها خلال فترة الدراسة، سنقوم من خلال هذا المبحث بصياغة النموذج القياسي وتقديره.

المطلب الأول : صياغة النموذج القياسي.

نتطرق فيما يلي إلى تحديد الشكل الرياضي للنموذج وتكون الدالة كما يلي :

$$PIB = f(AGR, IND, BTP, SHAP, SAP, DTI)$$

سنستخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة، و نكتب صيغته الرياضية على الشكل التالي :

$$\mathrm{PIB_t} = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{AGR_t} + \beta_2 \mathrm{IND_t} + \beta_3 \mathrm{BTP_t} + \beta_4 \mathrm{SHAP_t} + \beta_5 \mathrm{SAP_t} + \beta_6 \mathrm{TVA} + \mathrm{DTI_t} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

t : تمثل الزمن، أي قيمة المتغير في السنة t.

β_3 , β_2, β_1, β_0 β_6 , β_5 , β_4 :، تمثل معالم النموذج.

ε: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي و التي لم تدرج في النموذج.

المطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقة الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لأنها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة، ومنه تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و ذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد :

أولا: خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية:

1. **خاصية عدم التحيز :** التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما و وسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر أنه متحيز، وإذا عدنا إلى مقدرات المربعات الصغرى فإننا نجد:

$$E(\hat{\beta}_i) = \beta_i$$

ومنه نقول أن $\hat{\beta}_i$ هما مقدرات غير متحيزة لـ: β_i

2. **أفضل مقدر خطي غير متحيزBLEUE:** تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss-Markov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرات المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_i$ أفضل مقدرات خطية وغير متحيزة، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى."

3. **خاصية الاتساق:** نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي:

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية و ذلك كلما كبر حجم العينة.
- قيمتي التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة مالا نهاية أي :

$$\lim_{n\to\infty} \hat{\beta} = \beta \qquad \lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}) = b$$

$$\operatorname{Lim}_{n\to\infty} var\left(\hat{\beta}\right) = 0 \qquad \lim_{n\to\infty} var\left(\hat{\beta}\right) = b$$

وإذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\hat{\beta}$ هو مقدر متسق للمعلمة الحقيقية β.

ثانيا: الفرضيات الأساسية للنموذج العام:

هي نفس الفروض التي يستند عليها النموذج البسيط لكي نتحصل على النموذج المقدر:

1- المتغير العشوائي ε_i موزع توزيعا طبيعيا

2- $E(\varepsilon_i)=0$ متوسط القيمة للمتغير العشوائي يساوي الصفر. أي أنه ليس هناك خطأ تحديد، وبالتالي نتوقع أن تكون المقدرات غير متحيزة.

3- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء : بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$COV(\varepsilon_i,\varepsilon_j) = E(\varepsilon_i,\varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j \qquad i,j=1,.....n$$

4- إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي:

$$: COV(\varepsilon_i,X_i) = E(\varepsilon_i,X_i) = 0$$

5- تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي:

$$Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma_\varepsilon^2$$

6- المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم.

بالنسبة لدراستنا قمنا بإدخال بيانات المتغيرات في البرنامج الإحصائي Eviews و عليه تحصلنا على جدول تقدير النموذج الخطي التالي:

جدول رقم (III-4): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: PIB

Method: Least Squares

Date: 05/21/22 Time: 15:53

Sample: 2000 2020

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1325.129	2017.094	0.656950	0.5219
AGR	-7.695065	2.911905	-2.642622	0.0193
IND	3.468336	11.39906	0.304265	0.7654
BTP	5.870221	4.414881	1.329644	0.2049
SHAP	0.874402	1.603967	0.545150	0.5942
SAP	1.912489	1.000771	1.911016	0.0767
TVA+DTI	5.527612	5.547783	0.996364	0.3360

R-squared	0.984127	Mean dependent var	12357.30
Adjusted R-squared	0.977324	S.D. dependent var	5707.255
S.E. of regression	859.4354	Akaike info criterion	16.61163
Sum squared resid	10340809	Schwarz criterion	16.95980
Log likelihood	-167.4221	Hannan-Quinn criter.	16.68719
F-statistic	144.6631	Durbin-Watson stat	1.367605
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر :من إعداد الطالبين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

انطلاقا من الجدول تعطى صيغة النموذج التالية :

$$\widehat{\boldsymbol{PIB}} = 1325{,}129 - 7{,}695\,\boldsymbol{AGR} + 3{,}468\,\boldsymbol{IND} + 5{,}870\,\boldsymbol{BTP} + 0{,}874\,\boldsymbol{SHAP} + 1{,}912\,\boldsymbol{SAP} + 5{,}527\,\boldsymbol{DTI}$$

$prob$:

$(0{,}521)\ \ (0{,}019)\ \ (0{,}765)\ \ (0{,}204)\ \ (0{,}594)\ \ (0{,}076)\ \ (0{,}336)$

$\sum \varepsilon_i^2 = 10340809 \qquad R^2 = 0{,}9841 \qquad \overline{R^2} = 0{,}9773$

$Dw = 1{,}367 \qquad F_c = 144{,}663 \qquad probF = 0{,}000 \qquad n = 21$

المبحث الثالث: تحليل النموذج المقدر

بعد قيامنا بصياغة وتقدير النموذج القياسي، سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل النتائج المتحصل عليها من الناحية الإحصائية والاقتصادية ثم بعد ذلك من الناحية القياسية لنختم دراستنا باختبار مقدرة النموذج المقدر على التنبؤ.

المطلب الأول : التحليل الإحصائي و الإقتصادي للنموذج

أولا : التحليل الإحصائي

إختبار معنوية معالم النموذج : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، من فرضيات النموذج الخطي العام فإن إحصاء ستودنت المحسوبة t_c يساوي:

$$t_{cal} = \frac{\hat{\beta}}{\delta\hat{\beta}}$$

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_i = 0. \\ \mathbf{H_1}: \beta_i \neq 0. \end{cases}$$

إذا كانت t_c أكبر من t_{tab} نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية، وإذا كانت t_c أصغر من t_{tab} نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

1- إختبار معنوية معلمة قطاع الفلاحة :

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: {}_1\beta = 0. \\ \mathbf{H_1}: \beta_1 \neq 0. \end{cases}$$

حيث : H_0 تمثل فرضية العدم و تعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

و H_1 تمثل الفرضية البديلة و تعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن معلمة قطاع الفلاحة أصغر من 0.05 (0,019 > 0.05) و منه نقبل الفرضية H_1 و نرفض H_0 و المعلمة لها معنوية إحصائية.

2- إختبار معنوية معلمة قطاع الصناعة :

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_2 = 0. \\ \mathbf{H_1}: \beta_2 \neq 0. \end{cases}$$

حيث : H_0 تمثل فرضية العدم و تعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

و H_1 تمثل الفرضية البديلة و تعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

بالنسبة لقطاع الصناعة نلاحظ أن المعلمة المقدرة أكبر من 0.05 (0,765 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 و نرفض H_1 و منه فان المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

3- إختبار معنوية معلمة قطاع البناء و الأشغال العمومية :

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_3 = 0. \\ \mathbf{H_1}: \beta_3 \neq 0. \end{cases}$$

حيث : H_0 تمثل فرضية العدم و تعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

و H_1 تمثل الفرضية البديلة و تعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

و نلاحظ أن معلمة قطاع البناء و الأشغال العمومية أكبر من 0.05 (0,204 > 0.05) و عليه نقبل الفرضية H_0 و نرفض H_1 و المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

4- إختبار معنوية معلمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية:

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_4 = 0. \\ \mathbf{H_1}: \beta_4 \neq 0. \end{cases}$$

حيث : H_0 تمثل فرضية العدم و تعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

و H_1 تمثل الفرضية البديلة و تعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

بالنسبة للمعلمة المقدرة لقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية فإن احتمالها أكبر من 0.05 (0,594 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 و نرفض H_1 و منه فان المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

5- إختبار معنوية معلمة قطاع خدمات الإدارة العمومية:

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_5 = 0. \\ \mathbf{H_1}: \beta_5 \neq 0. \end{cases}$$

حيث : H_0 تمثل فرضية العدم و تعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1 تمثل الفرضية البديلة و تعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

نلاحظ أن معلمة قطاع خدمات الإدارة العمومية أكبر من 0.05 (0,076 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 و نرفض H_1 و منه فان المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

6- إختبار معنوية معلمة قطاع الحقوق و الرسوم على الواردات:

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_6 = 0. \\ \mathbf{H_1}: \beta_6 \neq 0. \end{cases}$$

حيث : H_0 تمثل فرضية العدم و تعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1 تمثل الفرضية البديلة و تعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

من خلال نتائج تقدير النموذج بالنسبة لقطاع الضرائب و رسوم الاستيراد نلاحظ أن احتمال المعلمة المقدرة أكبر من 0.05 (0,336 > 0.05) و عليه نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة و منه فالمعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

7- **إختبار المعنوية الكلية للنموذج:** لإختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم إختبار فيشر وفقا للفرضيات التالية:

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0. \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0. \end{cases}$$

حيث : H_0 تمثل فرضية العدم و تعني أن النموذج ليس له معنوية كلية.

و H_1 تمثل الفرضية البديلة و تعني أن النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا من جدول نتائج تقدير النموذج:

- إحصائية فيشر المحسوبة:

$$F_{cal} = 144,663$$

أما:

- إحصائية فيشر المجدولة F_{tab} عند مستوى معنوية 5% هي كما يلي:

$$F_{(6,14)}^{0,05} = 2,85$$

نلاحظ أن $F_{tab} < F_{cal}$ و في هذه الحالة نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن النموذج له معنوية كلية.

ثانيا : التحليل الاقتصادي

من خلال دراسة و تقدير النموذج فإن قيمة معامل التحديد المتعدد $R^2 = 0,9841$ تدل على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية، حيث أن 98,41 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي تشرحها متغيرات القطاعات الاقتصادية و تبقى 1,59 % لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

إشارة معلمة قطاع الفلاحة سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين قطاع الفلاحة و الناتج المحلي الإجمالي و هذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد قطاع الزراعة بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي ينقص بـ 7,695 وحدة .

إشارة معلمة قطاع الصناعة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع الصناعة و الناتج المحلي الإجمالي و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد قطاع الصناعة بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 3,468 وحدة .

أما بالنسبة لمعلمة قطاع البناء و الأشغال العمومية فإشارتها موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع البناء و الأشغال العمومية و الناتج المحلي الإجمالي و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد قطاع الخدمات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 5,870 وحدة .

وبالنسبة لقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية فإشارة معلمته موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية و الناتج المحلي الإجمالي و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد قطاع الخدمات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 0,874 وحدة و التي هي قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى و تبدو شبه معدومة.

أما قطاع خدمات الإدارة العمومية فإشارة معلمته موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع خدمات الإدارة العمومية و الناتج المحلي الإجمالي و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد قطاع الخدمات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 0,874 وحدة و هي أيضا قليلة مقارنة بالقطاعات الاخرى و تبقى رغم ذلك تساهم في زيادة الناتج المحلي مع زيادتها.

و أخيرا بالنسبة لقطاع الضرائب و رسوم الاستيراد فالمعلمة ذات إشارة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع الضرائب و رسوم الاستيراد و الناتج المحلي الإجمالي و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد قطاع الخدمات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بـ 5,525 وحدة.

من خلال التحليل نلاحظ أن معالم كل من قطاع الصناعة، البناء و الأشغال العمومية، الخدمات خارج الإدارة العمومية، خدمات الإدارة العمومية و قطاع الضرائب و رسوم الاستيراد غير معنوية إحصائيا بالرغم من أن هذه القطاعات لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي و هذا ما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي أي وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة و الجدول التالي يبين مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات.

جدول رقم (III-05): مصفوفة الارتباط الزوجية بين المتغيرات المستقلة.

	AGR	IND	BTP	SHAP	SAP	TVA+DTI
AGR	1	0.9942	0.9902	0.9866	0.9631	0.9873
IND	0.9942	1	0.9954	0.9894	0.9555	0.9847
BTP	0.9902	0.9954	1	0.9937	0.9699	0.9902
SHAP	0.9866	0.9894	0.9937	1	0.9670	0.9949
SAP	0.9631	0.9555	0.9699	0.9670	1	0.9771
TVA+DTI	0.9873	0.9847	0.9902	0.9949	0.9771	1

المصدر : من إعداد الطالبين باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

المطلب الثاني: التحليل القياسي للنموذج.

بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار دربين – واتسن لدراسة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى:

من خلال نتائج تقدير النموذج (DW= 1.367)

- **الفرضيات :**

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0. \\ H_1 : \rho > 0 \quad \text{أو} \quad \rho < 0. \end{cases}$$

من جدول دربين واتسن وجدنا أن: $d_1 = 0{,}552$

$d_2 = 1{,}881$

ρ : معامل الارتباط الذاتي للأخطاء.

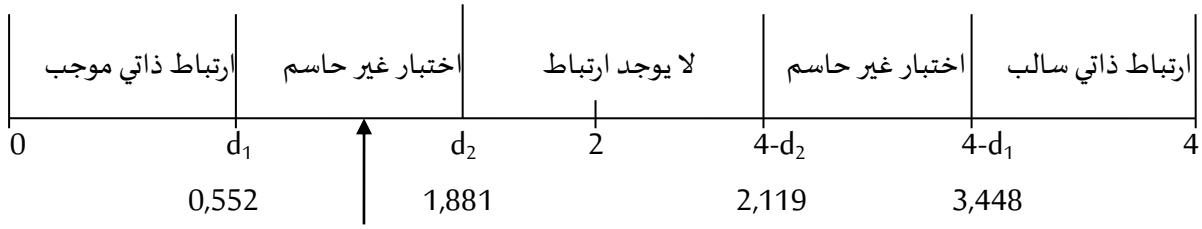

DW= 1.367

نلاحظ أن DW تقع في منطقة اختبار غير حاسم أي منطقة الشك يمكن أن نستبعد وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الاولى و للتأكد ندرس اختبار Breusch- Godfrey الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية.

اختبار Breusch- Godfrey حيث يسمح هذه باختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \rho_i = 0$$
$$H_1 : \rho_i \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0)$$

جدول رقم (III-6): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.530138	Prob. F(2,12)	0.2559
Obs*R-squared	4.267238	Prob. Chi-Square(2)	0.1184

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/26/22 Time: 15:24

Sample: 2000 2020

Included observations: 21

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2175.956	2497.196	0.871360	0.4007
AGR	3.481747	3.491747	0.997136	0.3384
IND	-11.08714	14.35368	-0.772425	0.4548
BTP	4.053128	6.124859	0.661750	0.5206
SHAP	-0.771976	1.767909	-0.436661	0.6701
SAP	-0.207009	1.152176	-0.179668	0.8604
TVA+DTI	-1.919161	5.643251	-0.340081	0.7397
RESID(-1)	0.604786	0.349146	1.732188	0.1088
RESID(-2)	-0.419570	0.413192	-1.015436	0.3299

R-squared	0.203202	Mean dependent var	-2.07E-12
Adjusted R-squared	-0.327997	S.D. dependent var	719.0552
S.E. of regression	828.6303	Akaike info criterion	16.57495
Sum squared resid	8239538.	Schwarz criterion	17.02260
Log likelihood	-165.0370	Hannan-Quinn criter.	16.67210
F-statistic	0.382534	Durbin-Watson stat	2.040507
Prob(F-statistic)	0.910069		

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن : $prob_{LM} = 0,1184 > 0,05$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي لايوجد إرتباط ذاتي للأخطاء .

ثانيا: اختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم اعتماد اختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، والذي يعتمد على إختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \cdots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

جدول رقم (III-7) اختبار تجانس تباين الأخطاء White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.702718	Prob. F(6,14)	0.6525
Obs*R-squared	4.860614	Prob. Chi-Square(6)	0.5618
Scaled explained SS	0.959047	Prob. Chi-Square(6)	0.9871

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/26/22 Time: 15:26

Sample: 2000 2020

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	105652.3	503334.9	0.209905	0.8368
AGR^2	0.187900	0.447367	0.420014	0.6809
IND^2	4.416344	5.614071	0.786656	0.4446
BTP^2	-1.703456	1.478084	-1.152476	0.2684
SHAP^2	0.108582	0.129041	0.841448	0.4142
SAP^2	-0.072620	0.144819	-0.501453	0.6238

TVA+DTI^2	0.440919	1.717867	0.256667	0.8012

R-squared	0.231458	Mean dependent var	492419.5
Adjusted R-squared	-0.097917	S.D. dependent var	475456.2
S.E. of regression	498190.5	Akaike info criterion	29.33655
Sum squared resid	3.47E+12	Schwarz criterion	29.68473
Log likelihood	-301.0338	Hannan-Quinn criter.	29.41212
F-statistic	0.702718	Durbin-Watson stat	2.516765
Prob(F-statistic)	0.652524		

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن : $prob_{LM} = 0{,}561 > 0{,}05$ و منه نرفض H_1 و نقبل H_0 و بالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء.

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء : سنعتمد على اختبار Jarque bera و الذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

شكل رقم (III-8) اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء jarque Bera

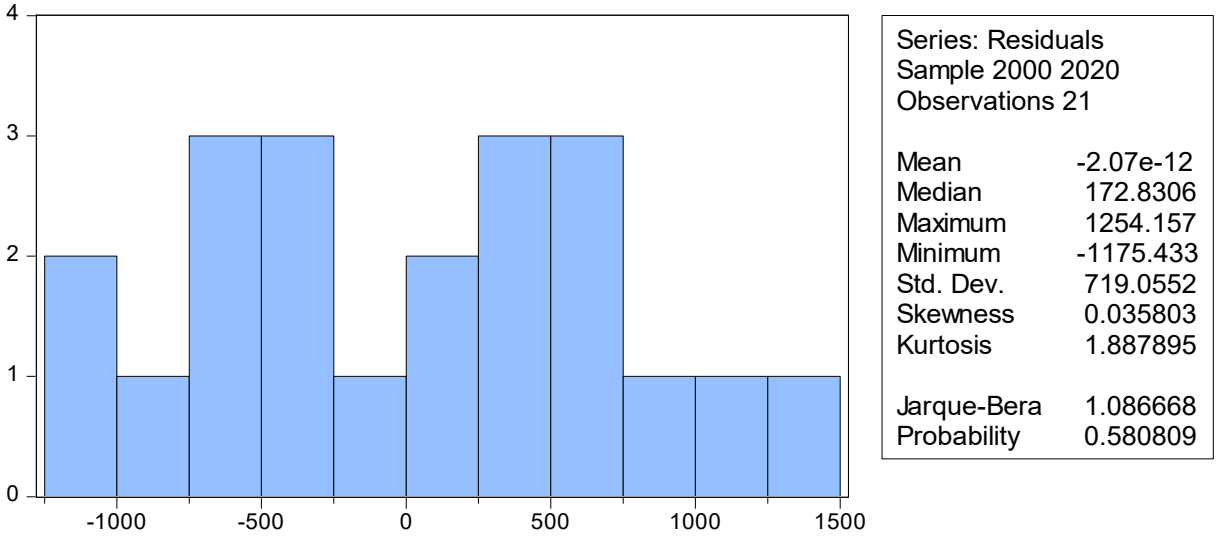

المصدر : من إعداد الطالبين بإستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن: $prob_{JB} = 0,580 > 0,05$ و منه نرفض H_1 و نقبل H_0 و بالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: : اختبار قدرة النموذج على التنبؤ

يمكن اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل theil كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (III-9): منحنى اختبار معامل Theil

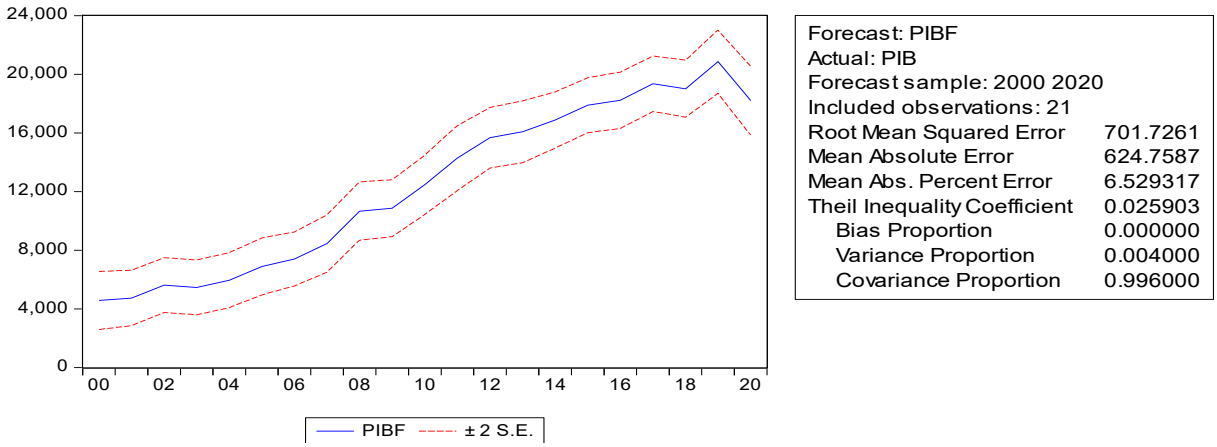

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ أن معامل theil يؤول إلى الصفر theil inequality coefficient = 0,025903 ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تكون مقبولة و بالتالي يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا و أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه تقارب القيم الفعلية كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (III-10): منحنى مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة لـ PIB

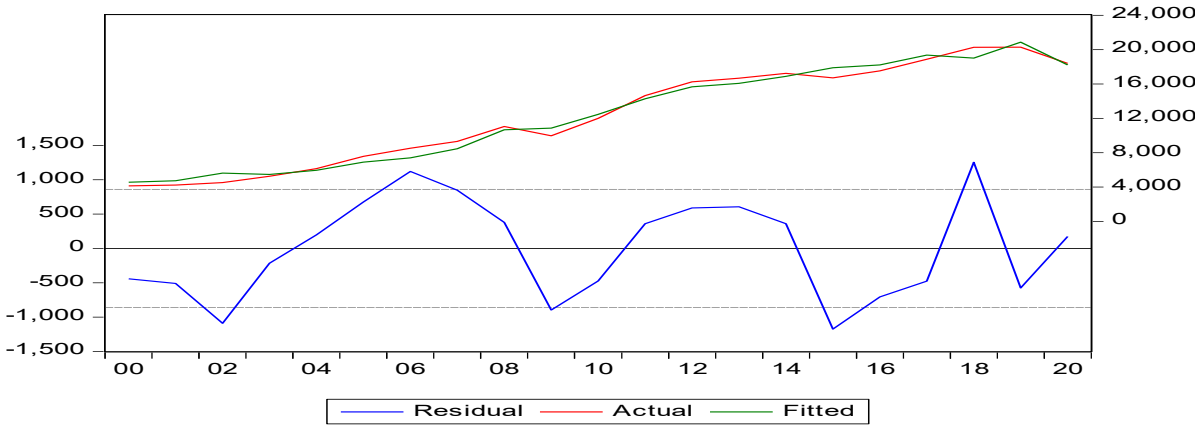

المصدر: من إعداد الطالبين بإستعمال برنامج Eviews

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين مختلف متغيرات الظاهرة الاقتصادية المدروسة، ممثلة في ستة قطاعات اقتصادية من جهة كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى كمتغير تابع، ومن خلال استغلال المعطيات المتحصل عليها وتحليلها من الناحية الإحصائية، الاقتصادية وكذا القياسية، وتقدير النموذج توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي طردية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ماعدا قطاع الزراعة، هذا الأخير هو الوحيد من بين باقي القطاعات الاقتصادية الذي له معنوية أحصائية.
- النموذج ككل له معنوية كلية وقدرة تفسيرية عالية تقدر بـ: 98.41% ، وبالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.
- النموذج له قدرة تنبؤية مقبولة.

الخاتمة

خـاتمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا للدول التي تعتمد في اقتصادياتها على الدخل الريعي خاصة إذا ما كانت تمتلك ميزة نسبية حقيقية أو احتمالية في قطاعات أخرى، فهو يوفر حلا عمليا لتعزيز الموارد المالية للدولة وضمان نمو اقتصادي وبناء اقتصاد حقيقي مستقر ومتنوع، وذلك من خلال الرفع من مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي للدولة ووقاية الاقتصاد من الصدمات الخارجية التي قد تنجم عن خطر الاعتماد على مصدر دخل واحد، فهو يحد من تقلّبات النمو الاقتصادي و يشجّع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المتعددة، بالاضافة إلى مساهمته في التقليل من معدلات البطالة وتوفير امكانية تنويع الصادرات. وبالنظر إلى حالة الجزائر، فبحكم التبعية المطلقة لاقتصادها لقطاع المحروقات وما عرفه من أزمات وصدمات أثرت بصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني وكانت له انعكاسات وخيمة على مختلف الأصعدة، الأمر الذي دفع بالجزائر ومنذ فجر الاستقلال إلى تبني عديد البرامج والاصلاحات التي رصدت لها أموالا طائلة محاولة منها بناء قاعدة اقتصادية حقيقية ومتنوعة، وذلك في سبيل تحقيق نمو اقتصادي والحفاظ على مستويات متنامية للناتج الداخلي الاجمالي للدولة من خلال زيادة التركيز القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية كالفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات والتي تضمن إنتاجية مرتفعة وقيمة مضافة متزايدة.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة النظرية توصلنا إلى مايلي:

- يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية ومسلكا آمنا للتخلص من التبعية للمورد الواحد وسبيل لتحقيق لتنمية المستدامة. وخلق الثروة والدخل.
- بشأن لحالة الجزائر فإن تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية لا تزال ضعيفة، وذلك من خلال الاستمرار في الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني، بالرغم من محاولتها تفعيل دور القطاعات غير النفطية من خلال المخططات التنموية التي تبنتها ، لكن ورغم الجهود المبذولة إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة، الأمر الذي يؤكد صحية الفرضية الأولى التي تنص على أن " التنويع الاقتصادي في الجزائر يبقى دون التطلعات مقارنة بالنتائج المرجوة".
- تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة محفزة للتنويع الاقتصادي لكن معظمها غير مستغلة.

من خلال الدراسة القياسية سجلنا النتائج التالية:

- اختبار "فيشر" يبين أن للنموذج معنوية كلية، وبالتالي فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على نمو الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر، وهي النتيجة التي تثبت صحة الفرضية الثانية أنه: "توجد علاقة سببية بين التنويع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي".
- بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على أن: "التغير في الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما يكون نتيجة التغير في التنويع الاقتصادي لسنوات سابقة" فإن البيانات الإحصائية أثبتت خطأه، لأن التغير الحاصل في أحد القطاعات الاقتصادية يؤثر وفي نفس السنة على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- أن معالم كل من: قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات داخل وخارج الإدارات العمومية، الرسوم والحقوق الجمركية موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين هذه القطاعات الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في سجلنا أن معامل قطاع الزراعة كان سالبا وبالتالي له علاقة عكسية بنمو الناتج المحلي الإجمالي وهي النتيجة التي تعتبر مخالفة للنظرية الاقتصادية، وعليه فالفرضية الرابعة التي تنص على مايلي: "نعم تتوافق العلاقة بين التنويع الاقتصادي والناتج المحلي في الجزائر مع النظرية الاقتصادية"، لا تعتبر صحيحة بالنسبة لقطاع الزراعة في حين أثبتت صحتها بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- قيمة معامل التحديد تدل على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أن 98,41 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي تشرحها متغيرات القطاعات الإقتصادية و تبقى 1,59% لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي.
- كما سجلنا أن للنموذج له قدرة تنبؤية مقبولة، وذلك من خلال معامل ثايل الذي يؤول إلى الصفر.

التوصيات والاقتراحات:

على ما ورد في هذه الدراسة وماتوصلنا إليه من نتائج، نحاول صياغة التوصيات والاقترحات التالية:

- لابد من وضع إستراتيجية بعيدة المدى، تضم إصلاحات هيكلية عميقة في كل القطاعات بهدف تطويرها وإسهامها في العملية التنموية.
- تحسين مناخ الإستثمار لجذب الإستثمارات الأجنبية.
- لابد من توفر إرادة سياسية حقيقية تعكسها جهود ميدانية وحكم راشد من أجل إنجاح عملية التنويع الاقتصادي.
- ضرورة إعطاء الأولوية للإستثمار في رأس المال البشري.
- دعم القطاع المصرفي والمالي وتطويره.
- الاهتمام بالمجال التكنولوجي وترقيته.
- دعم المؤسسات الناشئة.
- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- العمل على تحسين الجهاز الإنتاجي، وذلك بترقية وتطوير الأنشطة الإنتاجية غير النفطية على غرار الفلاحة، الصناعة، السياحة، التكنولوجيا والخدمات.
- العمل على تحسين وتطوير القطاع الطاقوي خصوصا ما يتعلق بالطاقات المتجددة، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر.

آفاق الدراسة:

يمكن في نهاية دراستنا هذه تقديم بعض المواضيع التي تعتبر جديرة بالبحث لاحقا:

- ✓ دور الزراعة في تفعيل التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات الأحادية.
- ✓ دور الطاقات المتجددة في إنهاء التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

01- جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

02- عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

03- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي ، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

04- قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية مدعم بعدد من الأمثلة والتمارين المحلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

الرسائل الجامعية:

01- أحمد عثمان مصطفى جرادة، مكونات الناتج المحلي الاجمالي عند احتسابه بطريقة الإنفاق وتأثيرها على النمو االقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (1994- 2016)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2018.

02- إيمان عبد السلام محمد، أثر الإنفاق في نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، إجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، سوريا، 2018.

03- حميداتو نصر : أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم السنة الجامعية 2018-2019.

04- هواري أحلام "فرص تنويع الاقتصاد الجزائري و ترقية تنافسيته في مجال التصدير –مع تطبيق بعض المؤشرات " ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم السنة الجامعية 2019-2020.

05- وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: دراسة قياسية (1990- 2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2016.

06- ياسر مصطفى محمد الحسن، تقدير وتحليل العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام النماذج الخطية، أطروحة دكتوراة، السودان، 2018.

الأوراق البحثية:

01- أحمد عدنان الطيط وأنيس العري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنويع الإقتصادي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018، ص53 -73.

02- الطيب مزوري، أثر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية على الناتج المحلي الإجمالي والبطالة دولة الإمارات العربية نموذجا، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، المركز الجامعي أحمد زبانة، الجزائر،2019 ، ص507 -518.

03- الجمعي الناجمي، لطيفة لمطوش، أثر ايرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1985- 2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2020، ص 46 -63.

04- العالية مناد، عاشور مزريق، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، الجزائر، 2020، ص 207-222.

05- أسماء بللعما، بن عبد الفتاخ دحمان :"استرتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائرعلى ضوء بعض التجارب الدولية" ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7 ، العدد 1 ، السنة 2018، ص 329 -353.

06- إيمان محمد عبد اللطيف،العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1961-2018، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 3 ، جامعة القاهرة ، 2020، ص26-130.

07- بن علي قريجيج ، بلقاسم زايري، "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16 مكرر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019، ص 242 -271.

08- حادة مدوري، محمد مكيديش "علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019"، مجلة Les cahiers du mecas" ، المجلد 17، 2021، ص 423-435.

09- خالد هاشم عبد الحميد،" التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية فرص و تحديات"، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،جامعة القاهرة، المقالة 03، المجلد 19، العدد1، للعدد 74، يناير 2018، ص 75 -98.

10- ريم عمام ، فرحات عباس:"التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور – الجلفة، مجلد 4، عدد 13 (سبتمبر 2018)، ص 250 - 269.

11- شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية (1995-2018)، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 239- 253.

12- طارق قندوز، السعيد قاسمي، إبراهيم بلحيمر، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر، 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة الدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 07، الجزائر، 2017، ص 187-214.

13- عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة: " التنويع الاقتصادي. مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، الكوفة، العراق، ص 56 -81.

14- عبد الحميد بوخاري، رشيدة زاوية، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 927- 944.

15- عثمان محمد حاج نور محاسن، أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010-2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة الرباط الوطني مجمع أمدرمان- السودان، 2020، ص 37-48.

16- عمر الأمين محمد ناصر، محمد خلف الله أحمد، أثر التغيرات في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي في السودان: دراسة قياسية في الفترة من 1990 إلى 2019، المجلة الجزائرية لأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة بخت الرضا بالسودان، 2021، ص 124- 146.

17- فاطمة بن عبد العزيز ، استرتيجية التنويع الاقتصادي في (2016-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03 ، المجلد 9، العدد 1، السنة 2020، ص 315-332.

18- فوزي لوالبية وآخرون، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 'الفترة 1997- 2017 أنموذجا'، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 03، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، 2020، ص 63-77.

19- محمد الطاهر درويش، إشكالية انتاج المعطيات الاقتصادية الكلية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد17، قسنطينة، جوان 2002، ص37-49.

20- محمد بوخاري، تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي، دراسة تحليليلة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 1077-1096.

21- محمد كريم قروف، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،كلية العلوم الاقتصادية
و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد9، العدد 2(2016)، ص 632 - 664.

22- محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي قي الجزائر قياس ومقاربة للقواعد و الدلائل، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد 05، العدد 03، جامعة زيان عاشور ،الجلفة، 2011، ص 117-134.

23- محمد صالح قصي محجوب، علاقة المشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص على مؤشرات التنمية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الحكومية في السودان للفترة 2003- 2017، مجلة علمية دولية محكمة، المجلد 06، العدد 10، جامعة وهران01-أحمد بن بلة، 2019، ص 184-218.

24- محمد ترقو، حاج قويدر قورين، أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، الأغواط، 2018، ص 161-275.

25- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020، ص 35-68.

مو اقع الأنترنت :

01- الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz.

02- بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz.

03- دينا محمود، أهمية الناتج المحلي الإجمالي، 25 جويلية 2020، نظر في 2022/05/08 على الموقع : https://www.almrsal.com/post/928475.

الملخـــص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى نجاعة نموذج التنويع الاقتصادي الذي تبنته الجزائر ونجاحها في تكوين منظومة إقتصادية متنوعة، خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال بناء نموذج قياسي للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى غاية 2020، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في التطرق لمختلف المفاهيم النظرية للبحث والمنهج التحليلي في الدراسة القياسية من خلال تحليل نتائجها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وأنه وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا مجال تنويع مصادرالدخل الوطني إلا أن تجربتها تعتبر فاشلة وتبقى دون التطلعات المرجوة.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study aims to determine the effectiveness of Algeria's economic diversification model and its success in forming a diverse economic system. oil prices in the world market have declined in recent years, By highlighting the impact of non-burning economic sectors on GDP growth by building a standard model of economic diversification in Algeria from 2000 to 2020, where we have relied on the descriptive approach of addressing the various theoretical concepts of research and the analytical approach of the standard study by analysing its results, The study found a strong relationship between GDP and economic sectors outside the burning sector and that, despite efforts to diversify sources of national income, the country's experience is a failure and remains below expectations.

Keywords: economic diversification, GDP, Algeria's economy.